

السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: **عير لخشين**؛ الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر «أ»**
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: "تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر
والموسومة بـ: "دراسة عينية من مراكز الضرائب، ودفعة سيطرة CPI / CDI
من إنجاز الطالب: **تاجر محمد أمين** والطالب: **ربيعه محمد أمين**
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة)؛

القسم: **العلوم المالية والمحاسبية**
التخصص: **جبائية ومحاسبة معتمدة**
تاريخ المناقشة: **29 جوان 2024**

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة
الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: **08 جويلية 2024**

تأشير رئيس القسم
رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة
شرف عير
قسم العلوم المالية
والمحاسبة
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

تأشير الأستاذ المشرف

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

المستوى: ماستر 02

عنوان المذكرة:

تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر

دراسة عينة من مراكز الضرائب بولاية سكيكدة CPI-CDI

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: جباية ومحاسبة معمقة

تحت إشراف الدكتورة:

- د. لخشين عبير

من إعداد الطالبين:

- تاجر محمد أمين

- ربيعة محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوقفة وفاء	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
د. جمال كنزة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا
د. عبير لخشين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955	مقررا

السنة الجامعية 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

المستوى: ماستر 02

عنوان المذكرة:

تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: جباية ومحاسبة معمقة

تحت إشراف الدكتورة:

- د. لخشين عبير

من إعداد الطالبين:

- تاجر محمد أمين

- ربعة محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوقفة وفاء	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
د. جمال كنزة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا
د. عبير لخشين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955	مقررا

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:
ما سلطنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه
وما حققنا الغايات إلا بفضلته والحمد لله اذى وفقنا لتثمين
هذه الخطوة فى مسيرتنا الدراسية، أهدي ثمرة نجاحى إلى:
من قال فىهما الله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا آياه وبالوالدين
احسانا"، أبى العين الساهرة والملحمة الكبيرة التى بسطت ذراعيها
كالأرض، وأمى من تنحنى أمام عظمتها الهامات وفى
وصفها تخجل وترتجف الكلمات.

إلى من ساندونى وخطو معى خطواتى ويسرو لى الصعاب الذين يحملون الكثير لأجلى
ووقوفى فى هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعهم المستمر لى: إخوتى أخواتى.
نسير فى دروب الحياة ويبقى من يسيطر على أذهاننا فى كل مسلك نسلكه، أصحاب
الوجوه الطيبة رفقائى فى الحياة: أصدقائى.

إلى كل قسم العلوم المالية والمحاسبة وجميع دفعة محاسبة وجباية معمقة 2024م،
جامعة 20 أوت 1955

وإلى كل من كان لهم أثر على حياتى، وإلى كل من أحبهم قلبى
ونسيهم قلمى.

ت. محمد أمين

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني

الحياة والأمل؛ والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي

سلم الحياة بحكمة وصبر، برا، وإحسانا، ووفاء لهما:

والدي العزيز ووالدتي العزيزة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد

المتين من كانوا عوناً لي في رحلة بحثي: إخوتي وأخواتي.

إلى من كاتفوني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى

رفقاء دربي: أصحابي.

وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه

الدراسة سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير جزاء في الدنيا والآخرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه

الله من علم ومعرفة

ر. محمد أمين

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه"

وفي بداية كلمتنا لا بد لنا من التوجه أولاً بالشكر

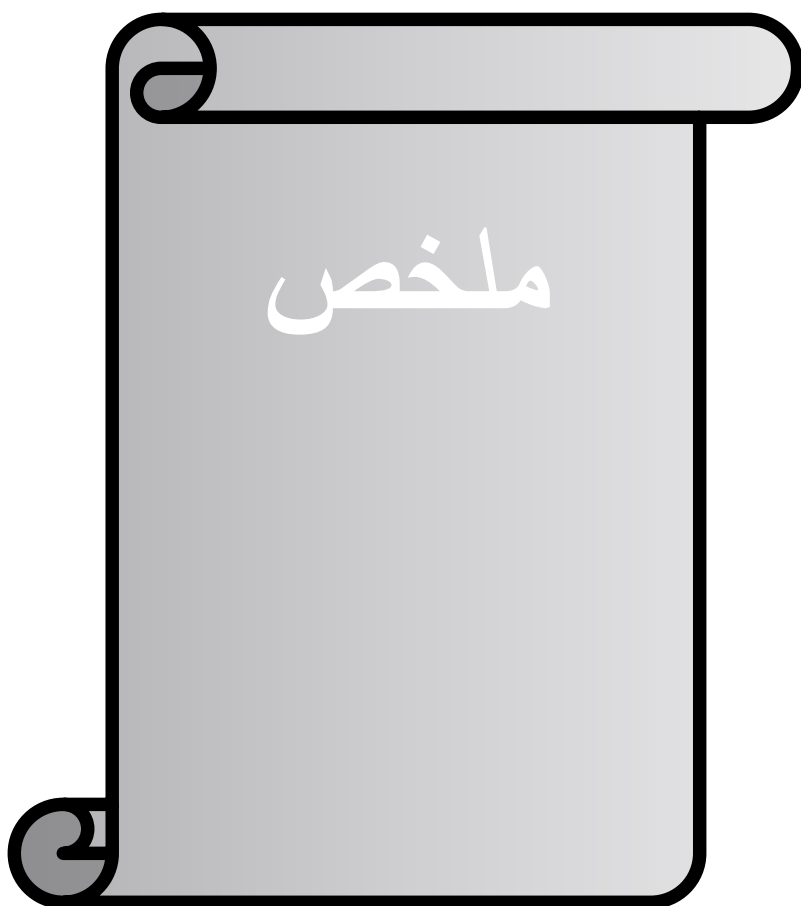
لله عز وجل الذي وفقنا للوصول إلى هذه المرحلة العلمية العالية ومهد لنا الطريق لأن نكون بينكم اليوم.

كما أننا نتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان

للدكتورة لخشين عبير التي تفضلت بقبول الاشراف

على هذا العمل المتواضع والتي منحتنا من وقتها الثمين ومن بحر معلوماتها وخبراتها الواسعة ما شكل إضافة كبيرة للعمل البحثي، حيث كانت توجيهاتها ونصائحها المنارة التي استعنا بها في كامل عملنا البحثي، فأسأل الله العزيز أن يجازيها خير الجزاء.

شكراً



ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية على 5 عينات من مراكز لضرائب بولاية سكيكدة أين تم توزيع 30 استمارة على مسؤولين وإطارات بتلك المؤسسات والمتمثلين في مدققين ومديرين، وقد تم تحليل معطيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS 26)، ومجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن توفير الموارد اللازمة للرقابة الجبائية يلعب دورًا كبيرًا في تحسين التسيير الجبائي، حيث يمكن برنامج الرقابة من تحديد النواقص في التشريعات الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي، حيث تتطلب هذه البرامج هياكل متخصصة لتنفيذها وتحسين انتظام المكلفين، كما أن احترام حقوق المكلفين مهم لنجاح عمليات الرقابة، في حين تساهم الكفاءة والشفافية في أداء الجهات الرقابية في تعزيز التسيير الجبائي وتحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحليل تنظيم النظام الضريبي، تقييم هيكل الرقابة وتوزيع الموارد فحص كفاءة موظفي الرقابة، استخدام التكنولوجيا، ضمان شفافية العمليات الضريبية، دراسة جهود مكافحة الفساد، وتحليل البيانات والإحصائيات. كما يتطلب مقارنة الأداء مع دول أخرى لاستخلاص التوصيات، مع توافق عام على أهمية الرقابة في تحسين التسيير الجبائي.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية؛ تحصيل ضريبي.

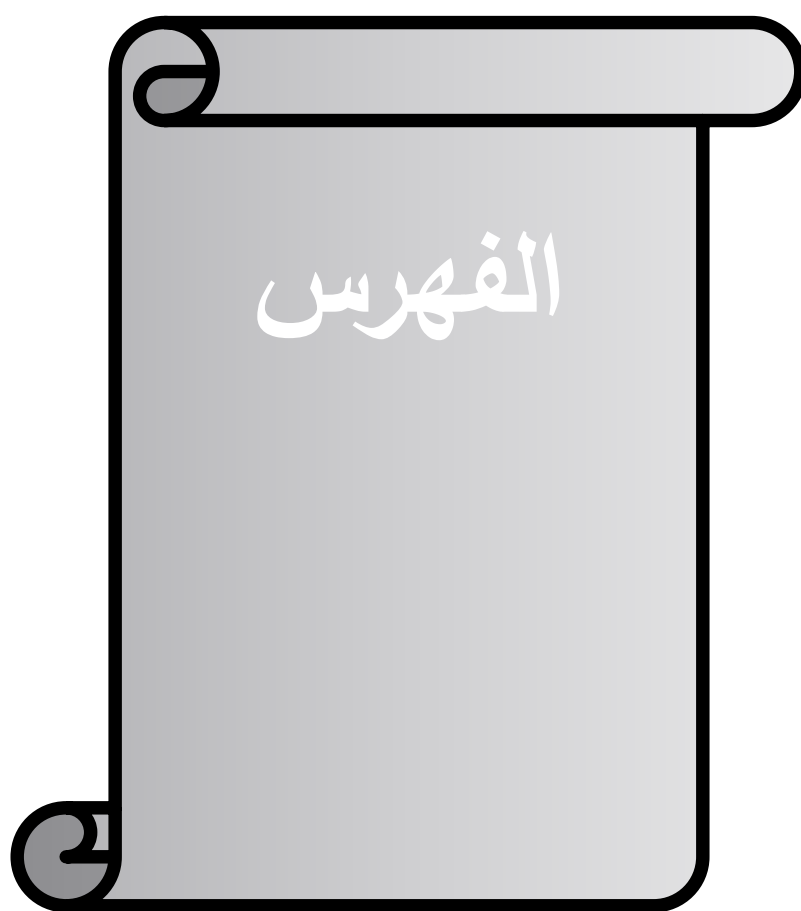
Abstract:

This study aimed to shed light on the effectiveness of fiscal control in Algeria. In order to achieve the goal of the study, we conducted a field study on 5 samples from tax centers in the state of Skikda, where 30 forms were distributed to officials and managers of these institutions, who were auditors and managers. The study data were analyzed using Statistical packages program (SPSS 26), and a set of appropriate statistical methods to test the study hypotheses.

The study concluded that providing the necessary resources for tax control plays a major role in improving tax management, as the control program enables it to identify deficiencies in tax legislation and enhance tax compliance, as these programs require specialized structures to implement them and improve taxpayers' regularity, and respecting the rights of taxpayers is important for the success Oversight operations, while efficiency and transparency in the performance of supervisory authorities contribute to strengthening fiscal management and achieving a more just and effective tax system.

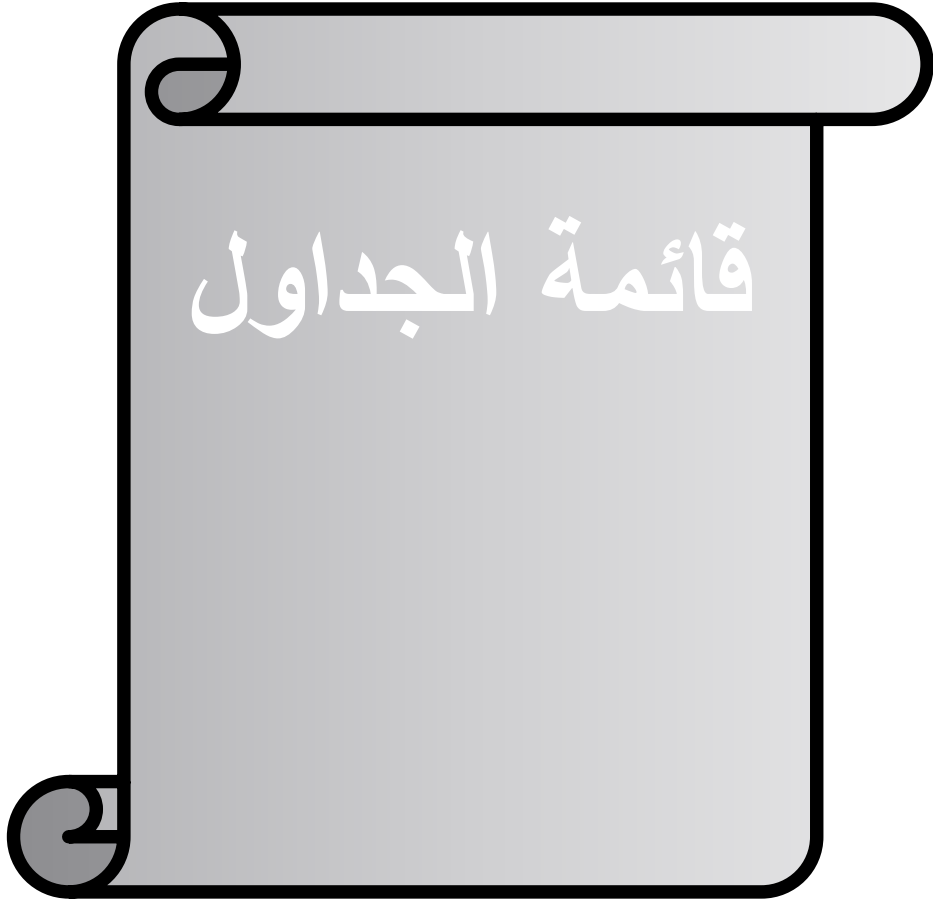
The study recommended the need to analyze the organization of the tax system, evaluate the control structure and distribution of resources, examine the efficiency of control employees, use technology, ensure the transparency of tax operations, study anti-corruption efforts, and analyze data and statistics. It also requires comparing performance with other countries to extract recommendations, with general agreement on the importance of oversight in improving fiscal management.

Keywords: fiscal control, tax collection.

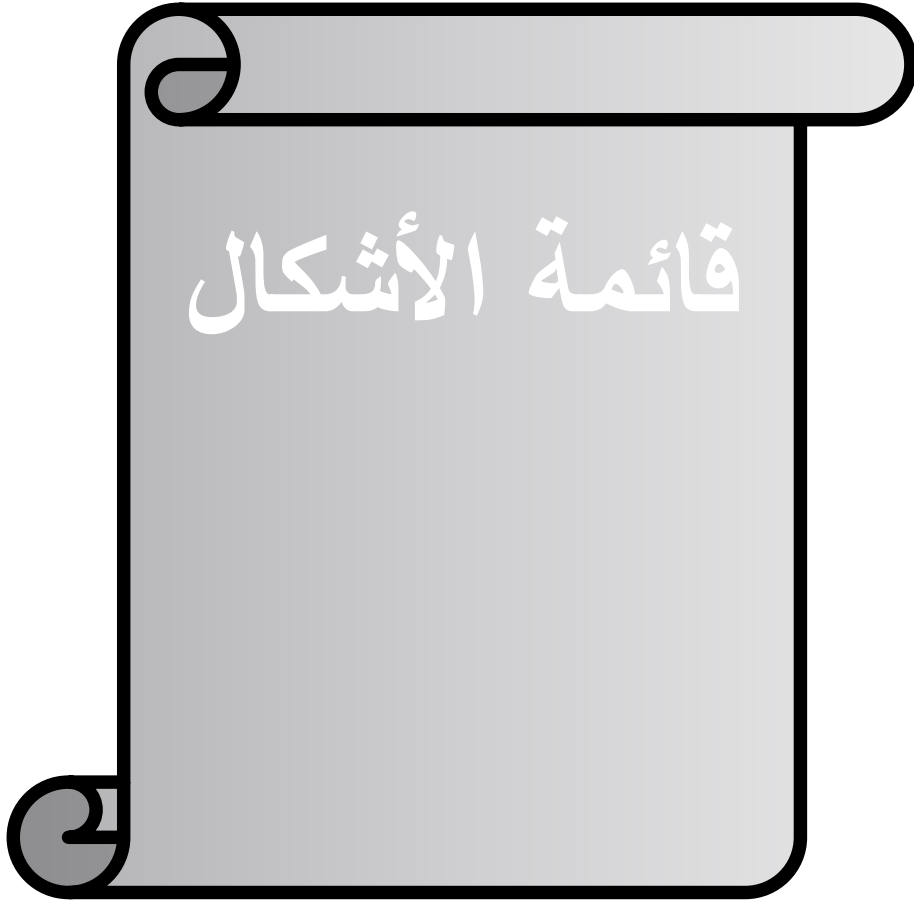


الصفحة	الفهرس
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري للرقابة الجبائية
1	تمهيد
2	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية
2	المطلب الأول: مدخل للرقابة الجبائية
8	المطلب الثاني: وسائل الرقابة الجبائية
9	المطلب الثالث: الاطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
11	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للرقابة الجبائية
11	المطلب الاول: الدراسات السابقة للرقابة الجبائية
14	المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة
15	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-
17	تمهيد
18	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
18	المطلب الاول: الطريقة المتبعة في الدراسة
20	المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة بالدراسة
22	المبحث الثاني: مديرية الضرائب الولائية سكيكدة (لمححة عامة)
23	المطلب الأول: المديرية الفرعية للتحصيل
24	المطلب الثاني: المديرية الفرعية للوسائل
25	المطلب الثالث: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية
26	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.
26	المطلب الأول: صدق وثبات أداة الدراسة

27	المطلب الثاني: تحليل وتفسير البيانات الميدانية
36	المطلب الثالث: دراسة وتحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة
39	الخاتمة
42	قائمة المراجع والمصادر
/	الملاحق



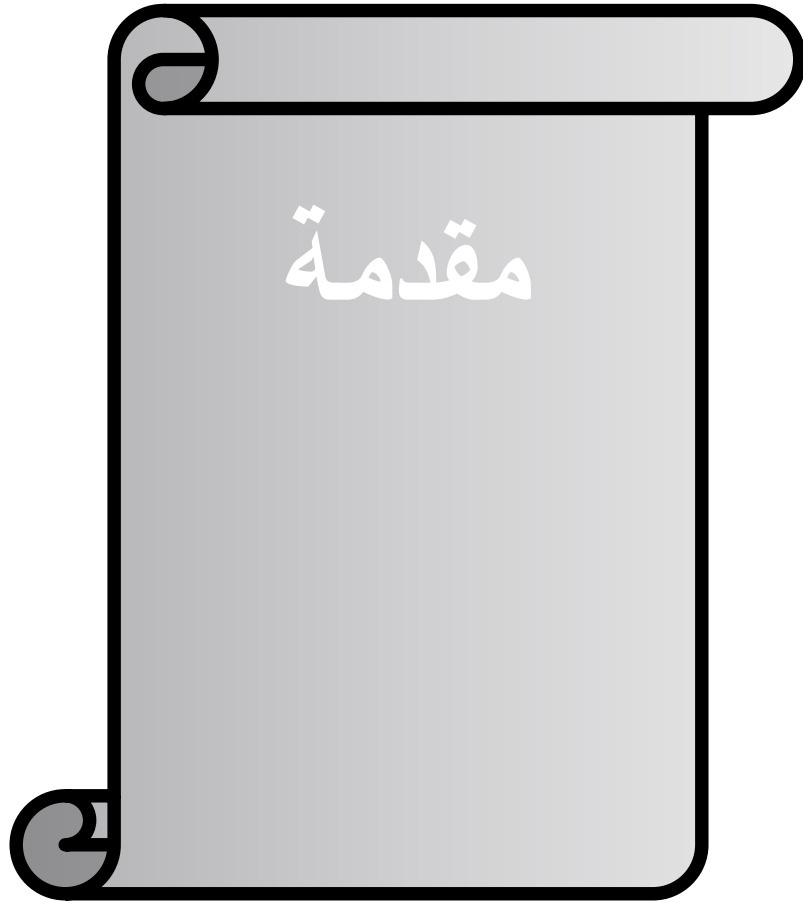
الصفحة	الجدول	الرقم
19	مديريات الضرائب بولاية سكيكدة.	1-1
20	عدد الاستبيانات الموزعة، المفقودة والمستعبدة.	2-2
20	محاوَر الاستبيان وعدد البنود.	3-2
22	المتوسط المرجح لمستويات السلم الخماسي.	4-2
22	درجات الموافقة والاتجاه لمقياس ليكرث الخماسي لتقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر.	5-2
23	استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى الثبات.	6-2
24	يمثل جنس المبحوثين.	7-2
24	يمثل سن المبحوثين.	8-2
25	المستوى التعليمي لعينة المبحوثين.	9-2
26	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.	10-2
29	تأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين.	11-2
28	دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي	12-2
30	كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية وأثره على مصداقية الفعل الرقابي	13-2
32	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	14-2
33	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	15-2
34	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	16-2



الصفحة	الشكل	الرقم
8	أشكال الرقابة الجبائية من اعداد الطالب.	1

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
1	استبيان تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر
2	مخرجات برنامج SPSS



تُعدّ الضرائب في العديد من دول العالم من أهم مصادر الإيرادات العامة التي تساهم في تمويل النفقات الحكومية، بهدف تحقيق تنمية شاملة في مختلف المجالات. على الرغم من تعدد الأهداف المرتبطة بفرض الضرائب، والتي تتنوع بين أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، يبقى الهدف المالي والمتمثل في توفير الإيرادات المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة المدرجة في ميزانية الدولة، هو الأهم والأكثر أولوية.

الضرائب تعد مصدرًا حيويًا لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، لكن التهرب الضريبي يمثل تحديًا كبيرًا يهدد استقرار المالية العامة. لمكافحة هذه الظاهرة، تم إنشاء نظام الرقابة الجبائية الذي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي وضمان التزام الأفراد والشركات بالقوانين الضريبية. الإدارة الجبائية، من خلال المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ضمن مديرية الضرائب الولائية، تستخدم وسائل مختلفة مثل التفتيش والمراجعة والرصد والتوعية لتحقيق هذه الأهداف.

تم تخصيص موارد مادية وبشرية كبيرة لدعم هذه الجهود، مما يساعد في زيادة كفاءة عمليات التفتيش وتعزيز التوازن المالي للدولة. من المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في زيادة الحصيلة الضريبية وتقليل التهرب الضريبي، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. طرح إشكالية الدراسة:

في الجزائر، تلعب الرقابة الجبائية دورًا بارزًا في تعزيز النزاهة المالية وضمان الامتثال الضريبي، مما يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني بشكل عام. يتولى مديرية الضرائب في الجزائر هذا الدور الحيوي، حيث تضم مديريات فرعية مختصة تعنى بالرقابة الضريبية على مستوى الولايات. تستخدم الرقابة الجبائية مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات لتحقيق أهدافها، بما في ذلك التفتيش الميداني والمراجعات الضريبية، إلى جانب التحليلات المالية لمكافحة التهرب الضريبي. كما تعزز هذه الجهود الثقة بين الدولة والمواطنين، وتساهم في تحقيق العدالة الضريبية من خلال توزيع الأعباء المالية بشكل عادل ومنصف بين جميع أفراد المجتمع، من خلال هذا لمنطلق تم طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

• ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في ولاية سكيكدة؟

وعلى ضوء الاشكالية الرئيسية تم طرح عدة تساؤلات فرعية.

- ما هو دور الرقابة في التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة؟
- ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي؟
- ما هو أثر كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية على مصداقية الفعل الرقابي؟

2. فرضيات الدراسة:

كمحاولة لتجسيد تصور معين للإجابة على التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعمل الرقابة الجبائية على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة.
- الرقابة الجبائية تساهم في عملية التحصيل الجبائي.
- تحسين كفاءة الموظف المكلف بالرقابة الجبائية يزيد من موثوقية أنشطة الرقابة.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع من حيث تعرضه لآلية هامة وحساسة في ظل نظام جبائي محكم.
- الثقل العلمي و الإعلامي للموضوع في السنوات الأخيرة.
- التعمق في دراسة الرقابة الجبائية من حيث الإطار التنظيمي والإجرائي.
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع من حيث التخصص العلمي.

4. أهداف الدراسة وأهميتها:

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل النظام الجبائي الحالي وتحديد مدى كفاءته وفعالته.
- توفير معلومات يمكن استخدامها لتحسين وتطوير السياسات الجبائية.
- تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الحالي واقتراح تحسينات.

- تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وموثوق يساعد في تطوير النظام الجبائي في الجزائر على مختلف المستويات.

4.2. أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها في أنها تتناول موضوعا من أهم المواضيع التي تهتم بها الإدارة المحلية في الجزائر الا وهو تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر .

وبما أن الإدارة الجبائية هي المسؤولة عن جباية وتحصيل مختلف الإيرادات الضريبية، فإن طريقة تنظيم وهيكله هذه الأخيرة يؤثر بصفة مباشرة على مدى كفاءتها وفعاليتها في القيام بمختلف المهام المكلفة بها والتي تأتي في مقدمتها القيام بمختلف عمليات الرقابة الجبائية لمكافحة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي.

5. حدود الدراسة:

5.1. حدود مكانية: مديريات الضرائب في ولاية سكيكدة.

5.2. حدود زمانية: تتعلق بالفترة الزمنية لمعالجة الإشكالية، وقد تم إجراؤها خلال المدة الممتدة

15 مارس 2023 إلى 15 جوان 2023.

6. منهجية الدراسة:

من أجل دراسة جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث، ومختلف الأسئلة الفرعية التي يطرحها ولإثبات صحة الفرضيات المقدمة تم الاعتماد على منهج وصفي وتحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي خاصة لإظهار مختلف الجوانب والمداخل النظرية المرتبة بالموضوع، وتم التركيز على المنهج التحليلي بصورة أساسية عند التطرق الى مجموعة من النماذج الإحصائية في تحليل المعطيات والنتائج المتحصل عليها ميدانيا، من خلال القيام بدراسة عينة من مراكز الضرائب، والتي تم فيها الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، والتي وزعت على عينة من موظفي المراكز محل دراسة.

7. صعوبات الدراسة:

- الوقت الذي يعتبر من القيود للإلمام بالموضوع من كل جوانبه باعتبار مجال الجباية مجال واسع لا حدود له.

8. هيكلية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية و كذا اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد في هذه الدراسة على فصلين، الفصل الأول والمعنون بـ: **الاطار النظري للرقابة الجبائية** حيث تطرقنا في المبحث الأول الى الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية وتم تقسيمه الى ثلاث مطالب حيث تم دراسة مدخل الى الرقابة الجبائية في المطلب الأول من خلال مفهوم الرقابة الجبائية ثم اسباب ومبادئ هذا الأخير بالإضافة الى اشكال الرقابة الجبائية، أما في المطلب الثاني فتم التطرق الى وسائل الرقابة الجبائية اذ تم في البداية عرض الوسائل البشرية للرقابة الجبائية ثم أجهزتها وأخيرا الهيئات الحديثة المكلفة بها ، اما بالنسبة للمطلب الثالث فقد تم دراسة الاطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية تم عرض فيه الاطار القانوني للرقابة الجبائية ثم الاطار التنظيمي لها بالإضافة الى اجراءات وعقوبات الرقابة الجبائية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تناول مطلبين حيث المطلب الأول بعنوان الدراسات السابقة للرقابة الجبائية أما المطلب الثاني تم دراسة فيه القيمة المضافة للدراسة.

أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان: **فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وفي هذا الفصل تطرقنا الى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة في المبحث الأول وقد تناول الطريقة المتبعة في الدراسة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني الأدوات المعتمدة بالدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة من خلال صدق وثبات أداة الدراسة في المطلب الأول وتحليل وتفسير البيانات الميدانية في المطلب الثاني، وأما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه دراسة وتحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة، ليتم في الاخير تلخيص أهم النتائج الميدانية المتوصل إليها، وتقديم اهم التوصيات المقترحة.**

الفصل الأول:

الإطار النظري للرقابة
الجبائية

تمهيد:

الرقابة، سواء كانت إدارية، مالية أو جبائية، يعتبر أمراً ضرورياً وطبيعياً في أي نظام حكومي حيث تمثل الوسيلة الرئيسية لمنع أي تصرف يؤثر سلباً على خزينة الدولة أو يعوق عملية جمع الضرائب بشكل فعال. إن النظام الذي يفتقر إلى رقابة فعالة ومنظمة يُعتبر نظاماً ناقصاً ويمكن أن يعرض المال العام للخطر.

تلعب الرقابة دوراً حيوياً في النظام الجبائي الجيد، حيث تساهم في تحقيق النزاهة والعدالة الضريبية وتعزيز الثقة العامة في النظام الضريبي. وتُعتبر الرقابة الجبائية أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة للكشف عن حالات التهرب الضريبي وضمان احترام القوانين الضريبية من قبل المكلفين بالضريبة، سواء كانت إدارية، مالية أو جبائية، يعتبر أمراً ضرورياً وطبيعياً في أي نظام حكومي حيث تمثل الوسيلة الرئيسية لمنع أي تصرف يؤثر سلباً على خزينة الدولة أو يعوق عملية جمع الضرائب بشكل فعال. إن النظام الذي يفتقر إلى رقابة فعالة ومنظمة يُعتبر نظاماً ناقصاً ويمكن أن يعرض المال العام للخطر.

تلعب الرقابة دوراً حيوياً في النظام الجبائي الجيد، حيث تساهم في تحقيق النزاهة والعدالة الضريبية وتعزيز الثقة العامة في النظام الضريبي. وتُعتبر الرقابة الجبائية أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة للكشف عن حالات التهرب الضريبي وضمان احترام القوانين الضريبية من قبل المكلفين بالضريبة.

في هذا الفصل، تناولنا مجتهدين:

- المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية.
- المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للرقابة الجبائية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية.

إحدى الطرق الأكثر استخدامًا والمعتمدة في الجزائر لتحصيل الضرائب من قبل المكلفين بها هي طريقة التصريحات الجبائية. في هذه الطريقة، يقوم المكلف بتحديد وتقدير وعاء الضريبة والتصريح بذلك باستخدام التصريحات الجبائية المعتمدة من طرف مصالح الضرائب، وذلك وفقًا للنظام الجبائي الذي يخضع له كل مكلف. ومع ذلك، قد يحاول بعض المكلفين بالضرائب.

المطلب الأول: مدخل الرقابة الجبائية.

أعطى المشرع الجبائي للمكلفين الحرية لتقديم تصريحاتهم من تلقاء أنفسهم، ويحق لإدارة الضرائب مراقبة كل التصريحات من أجل الوقوف على الأخطاء التي قد تقع من طرفهم أو التصدي لمختلف محاولات التهرب التي قد تعتري هذه التصريحات، من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مختلف مفاهيم الرقابة الجبائية.

1. مفهوم الرقابة الجبائية:

1.1 تعريف الرقابة الجبائية:

يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها عملية فحص دقيقة للتصريحات والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، بهدف التحقق من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية. يتعين على الشخص المكلف بهذه المهمة استخدام أفضل الوسائل المتاحة للاستعلام والاستفسار والاستيضاح عن كافة التفاصيل المدونة في التصريحات والوثائق المرفقة. إضافة إلى ذلك، لا تقتصر مهامه على دراسة ومراجعة التصريحات فحسب، بل تشمل أيضًا مقارنة المعلومات المصرح بها مع البيانات المستخلصة من مصادر أخرى، وذلك للتأكد من مدى تطابقها والنظر في الوضعية المالية للممول.¹

تم تعريف الرقابة الجبائية كذلك على أنها: "تلك الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقق من مدى صحة ومصداقية المحاسبة من حيث الشكل والمضمون. من خلالها، يقيم المحقق نوعية المحاسبة في مؤسسة ما، ويتحقق من صحة ودقة العمليات وأرصدة الحسابات المدرجة في الوثائق المحاسبية. كما يتأكد من وعاء مختلف الضرائب خلال سنوات التحقيق، ويجري التعديلات اللازمة بناءً على ما يتم التصريح به"²

¹ سليمان عشر، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص81.

² منصور بن اعمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، طبعة 1، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص2.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

تعرف الرقابة الجبائية بأنها: "مجموعة العمليات التي تنفذها الإدارة الجبائية للتحقق من مصداقية التصريحات المقدمة من المكلفين بالضريبة. تهدف هذه العمليات إلى كشف العمليات الاحتمالية التي تهدف إلى التهرب من دفع الضرائب وتقييمها بشكل صحيح"¹

مما سبق نستنتج أن الرقابة الجبائية هي عملية مراقبة وتفتيش تطبيق القوانين الضريبية لضمان التزام المكلفين بالضرائب بالقوانين واللوائح المحددة. تهدف هذه العملية إلى ضمان تحصيل الضرائب بشكل عادل وفعال، وتطبيق العدالة الضريبية. كما تسعى إلى منع التهرب الضريبي وضمان تطبيق المبادئ الضريبية بشكل صحيح ومنظم.

1.2 أهداف الرقابة الجبائية:

الرقابة الجبائية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أداة تستخدمها الجهات المختصة في الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف. تلك الأهداف تتمثل في:

1.2.1 الأهداف القانونية: تتمثل أهمية الرقابة الجبائية في التأكد من مراقبة ومتابعة تصرفات المكلفين المالية وتوافقها مع القوانين والأنظمة المعمول بها. يهدف هذا التركيز على المراقبة الجبائية إلى ضمان سلامة النظام المالي وتحقيق الالتزام بمبادئ المحاسبة والمسؤولية.

وتركز الرقابة الجبائية بشكل خاص على المحاسبة والمسؤولية لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أي تجاوزات أو مخالفات قد يرتكبونها في محاولة للتهرب من دفع الضرائب المستحقة. تشمل هذه المخالفات ما يلي:²

- التأكد والتحقق من مدى امتثال المؤسسة للقوانين الجبائية المعمول بها.
- تشجيع المكلفين على تقديم التصريحات الصحيحة وتجنب الاستخدامات الغير مشروعة والالتزام بالتنظيمات والقوانين المحددة.
- الحد من الغش والتهرب الضريبي من خلال كشف الغش والأخطاء والتلاعبات في الإعلانات الضريبية.

1.2.3 الأهداف الاجتماعية: في السياق الاجتماعي، تهدف الرقابة الجبائية إلى منع ومكافحة انحرافات المكلفين بمختلف أشكالها، مثل الإهمال والتلاعب أو التقصير في أداء وتحمل واجباتهم. تسعى الرقابة الجبائية من خلال هذا الجهد إلى تعزيز مبدأ المساواة بين المكلفين، حيث يجب على الجميع الالتزام بالقوانين والتشريعات الضريبية بنفس القدر، دون تفضيل أو تمييز.³

¹ سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص48.

² زموري فريال، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوذرة، بومرداس، 2022/2021، ص18.

³ لياس قالب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، سنة 2010/2011، ص21.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

1.2.4 **الهدف الإداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورًا حيويًا في إدارة الضرائب من خلال المعلومات التي تقدمها، والتي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء. يمكن تحديد دور الرقابة الجبائية في النقاط التالية:¹

- تساعد الرقابة الجبائية في تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء، مما يمكن الإدارة من معرفة وتقييم أدائها واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل المترتبة عن ذلك.
- تعزز الرقابة الجبائية من وضوح وتماسك النظام التصريحي، حيث تضمن أن معظم الاقتطاعات الضريبية مبنية على قواعد مصرح بها من قبل الجهات الضريبية المختصة.
- تمكن الرقابة الجبائية من إعداد الإحصائيات والتقارير حول نسب التهرب الضريبي، مما يساهم في تقديم معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات السياسية والإدارية.
- تسهل الرقابة الجبائية كشف الثغرات القانونية التي يمكن استغلالها للتملص من دفع الضرائب، وتساعد في تطوير حلول فعالة لسد تلك الثغرات.

1.2.5 **الهدف الاقتصادي والمالي:** تهدف الرقابة الجبائية إلى حماية الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله، بهدف زيادة الإيرادات لخزينة الدولة وبالتالي تعزيز الموارد المتاحة للإنفاق العام. يساهم هذا التحكم الفعال في الضرائب في تعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.²

2. أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية:

2.1 أسباب الرقابة الجبائية: تتمثل أسبابها فيما يلي:

2.1.1 **الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:** تتولى الرقابة الجبائية متابعة مختلف التصريحات الضريبية، حيث يقوم المكلف بتحديد طرق فرض الضريبة وتقديم تصريحاته للإدارة الجبائية. وبالتالي، تركز الرقابة الجبائية على مراقبة التصريحات المقدمة والتأكد من صحتها، مع الالتزام بتطبيق مبدأ العدالة الضريبية.³

2.1.2 **الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي:** التهرب الضريبي يعد واحدًا من أكثر الممارسات الشائعة التي يتبعها بعض المكلفين لتجنب دفع الضرائب المستحقة للدولة، مما يؤثر مباشرة على إيرادات الخزينة العامة. لذلك، يعتبر القضاء عليه أحد الأولويات الرئيسية للإدارة الضريبية، التي تسعى جاهدة لتحقيق ذلك من خلال المصالح الجبائية المجهزة بصلاحيات وسلطات

¹بغني شريف، سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري، المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، العدد 15، 2021، ص 31.

²عز الدين محمد نجيب، تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة يحي فارس، المدينة، 2021/2020، ص 74.

³ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة البويرة، البويرة، 2015، ص 7.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

واسعة. تعتبر الرقابة الجبائية من أفضل وأنجع الوسائل التي تستخدمها الإدارة الضريبية لضمان مكافحة التهرب الضريبي وقمع الممارسات التدلسية، حيث تُعتبر أداة ضمان مهمة لتحقيق هذا الهدف، وتتضمن استخدام تقنيات متعددة ومتنوعة.¹

2.2 مبادئ الرقابة الجبائية:

- 2.2.1 إقامة نظام ضريبي محكم: يُعتبر النظام الضريبي من العناصر الأساسية للرقابة الجبائية، حيث تعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع التشريعات التي تصدرها بشكل عام. فكلما زادت الخبرات والكفاءات المتوفرة، تمكن الخبير الجبائي من تمييز الدقة الفنية في الأنظمة الجبائية.²
- 2.2.2 ترقية وتطوير الإدارة الجبائية: إن التشريع الجبائي وحده غير كافٍ لمكافحة التهرب الضريبي إلا إذا رافقه إدارة جبائية فعالة، تتمتع بمستوى عالٍ من التطور والكفاءة. هذه الإدارة يجب أن تكون مجهزة بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية لأداء مهامها بفاعلية، بما في ذلك إجراء تربيصات لموظفيها وتنفيذ برامج تكوين تتوافق مع أحدث التحديثات في النظام الجبائي.³
- 2.2.3 إرساء الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة: من أجل تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية، ينبغي على الإدارة الجبائية أن تقدم المساعدة للأفراد والشركات في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة. يجب أن توفر الإدارة الجبائية مواد إعلامية تشمل أحدث التطورات والتغييرات في التشريع الضريبي، وشرح للإجراءات الجبائية مثل مواعيد التصريح والدفع، وكيفية ملء مختلف الوثائق، وأساليب الطعن والمنازعات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن هذه المواد الإعلامية الوثائق والمستندات اللازمة لإجراءات التحقيق والمراقبة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني سياسات إعلامية فعالة تهدف إلى تحسين الشفافية والتواصل مع المكلفين بالضريبة.⁴

3. أشكال الرقابة الجبائية:

تتنوع أشكال الرقابة الجبائية كما يوضحها الشكل (01) وتشمل:

- 3.1 الرقابة العامة (الشاملة): الرقابة التي تتم من قبل أعوان الإدارة الجبائية في منشآت الضرائب تتنوع بين الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق. تقوم الرقابة الشكلية بفحص ومراقبة تصريحات

¹ عبد الغني بشري، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر، 2010، 2011 ص 91.

² منصور بن اعمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ بن التومي عادل، وهاب مباركة، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 9.

⁴ مصطفى العثماني، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، تخصص: مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي الدكتور يحيى فارس، المدينة، 2008، ص 109.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

المكلفين بالضرائب تحت إشراف رئيس المفتشية، ويتم ذلك كجزء من الفحص التمهيدي دون إجراء أي تحقيق أو بحث خاص. تتبنى هذه الرقابة شكلين أساسيين:¹

3.1.1 الرقابة الشكلية: تتم هذه الرقابة عموماً على مستوى مفتشية الضرائب التابعة لمنطقة النشاط الاقتصادي المختلفة، وتُنفذ سنوياً كمرحلة تمهيدية وخطوة أولى. تشمل هذه الرقابة مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى:

- فحص التصريحات والوثائق المقدمة من قبل المكلفين بالضرائب، للتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح الضريبية المعمول بها.
- التحقق من صحة ودقة السجلات المالية والمحاسبية المقدمة، مثل الفواتير والحسابات والإقرارات الضريبية.
- تطبيق إجراءات الرقابة الشكلية التي تتضمن فحص الوثائق والإجراءات الإدارية دون الدخول في مراحل تحقيق موسعة
- تعد هذه الرقابة مهمة جداً لضمان امتثال المكلفين بالضرائب للتشريعات واللوائح الضريبية، وتمثل مرحلة أولية قبل أي تدخلات أو تحقيقات أعمق قد تلزم في حالة وجود شكوك أو عدم امتثال.

3.1.2 الرقابة على الوثائق: المراقبة على مستوى الوثائق يجب أن تكون شاملة وتتناول كل جوانب ومحتويات التصريحات المقدمة. تعتبر هذه المراقبة عملية تضم جميع الأنشطة التي تنفذها السلطات المختصة لفحص الوثائق والسجلات المحاسبية استناداً إلى المعلومات المتوفرة في ملف الضريبة. تُعتبر هذه العمليات خاصةً بمعالجة الارتفاع الملحوظ في أرقام العمل.²

3.2 الرقابة المعمقة:

3.2.1 التحقيق المحاسبي: التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات التي تهدف إلى فحص ومراقبة التصريحات الضريبية التي تُقدمها المكلفون بالضرائب. يتطلب هذا التحقيق فحص الدفاتر المحاسبية والوثائق ذات الصلة في الموقع نفسه، إلا إذا كان هناك طلب مكتوب من المكلف بالضريبة للقيام بفحص معاكس، والذي يتم قبوله من قبل السلطات المختصة، أو في حالة وجود قوة قاهرة يُقرها قانونياً من قبل السلطات المختصة.³

3.2.2 التحقيق المصوب: التحقيق الجزئي يتمركز حول جانب معين من المحاسبة ويقتصر على نوع معين من الضرائب المحددة بناءً على هذه المحاسبة. يقتصر هذا التحقيق عادةً على مراقبة الوثائق

¹مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، الطبعة 2، 2001، ص 12

²أيدير مصطفى، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وجبائية معمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2018، ص9.

³المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية 2017، مديرية الضرائب، وزارة المالية، ص10.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

الاعتيادية مثل الفواتير، العقود، وأوامر الشراء، ولا يشمل فحصاً عميقاً أو انتقادياً لكامل المحاسبة

الخاصة بالمكلف بالضريبة بأي شكل من الأشكال.¹

3.2.3 التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية: التحقيق هو مجموعة العمليات التي تستخدم للبحث

والتحقق من الفروقات بين الدخل المعلن من قبل المكلف (شخص طبيعي) والدخل الفعلي المحقق.

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يبدؤوا في التحقيق المعمق في الوضع الجبائي الشامل للأفراد

الطبيين بخصوص ضريبة الدخل الإجمالي، بغض النظر عن وجود موطن جبائي لهم في الجزائر

أو عدمه، عندما تكون هناك التزامات متعلقة بهذه الضريبة.²

يعد هذا التحقيق من أهم وأخطر أنواع الرقابة، حيث يشمل التحقيق الشامل في وضعية المكلف من

خلال استكشاف حالته المالية والمعيشية، بما في ذلك أفراد أسرته، بهدف الكشف عن مصادر ثروته. يتم

هذا التحقيق عندما تظهر عدم تطابق بين تصريحاته الجبائية ووضعته المالي، حيث تشير المعلومات إلى

وجود إيرادات غير معلنه تهدف إلى التهرب الضريبي. يُعد التحقيق المعمق في المجمل الوظيفي المالي

تمديداً لعملية التحقيق المحاسبي.³

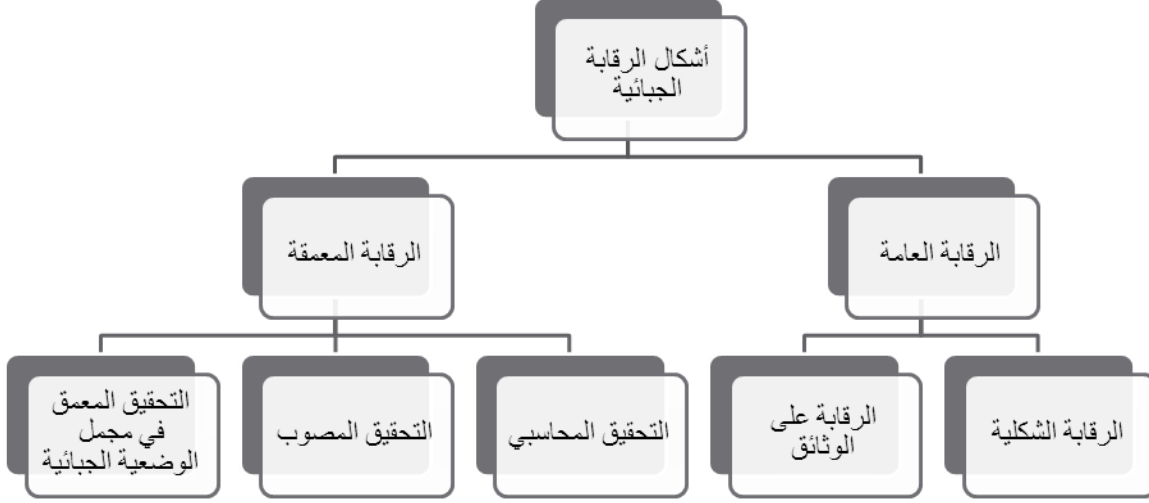
¹ عزوز يسرى، بوزيد نريمان، فعالية الرقابة الجبائية في اكتشاف والحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوثرة، بومرداس، 2022/2021، ص5.

² أفيروس فريال، بوقطوف نجاة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوثرة، بومرداس، 2022/2021، ص18.

³ شوقي جباري وعولمي بسمة، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي البلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2، 2015، ص38.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

الشكل (1): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبين.

المطلب الثاني: وسائل الرقابة الجبائية.

وسائل الرقابة الجبائية تشمل مجموعة من الأدوات والممارسات التي تستخدمها السلطات الضريبية لضمان امتثال المكلفين بالضرائب للتشريعات الضريبية. من بين الوسائل الرئيسية:

1. الوسائل البشرية للرقابة الجبائية:

موظفو الرقابة الجبائية لديهم كامل الصلاحيات لإجراء عمليات التدقيق في محاسبة المكلفين والقيام بجميع المراجعات اللازمة المتعلقة بالإيرادات ومراقبة الضرائب. كل مدقق يتمتع ببطاقة انتداب صادرة عن المديرية العامة للضرائب، يجب عليه عرضها أثناء تأدية وظيفته، وتحمل هذه البطاقة جميع المعلومات اللازمة المتعلقة بالمدقق، والموظفين المكلفين بذلك هم:¹

- نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية.
- رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات.
- أعوان مديرية كبريات المؤسسات.
- الأعوان المدققين.

¹نجاة النوي، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 2003/1999، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص44.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

2. أجهزة الرقابة الجبائية:

تشمل أجهزة الرقابة الجبائية مجموعة من الهيئات والوسائل التي تعمل على مراقبة وتنظيم النظام الجبائي. بعض أجهزة الرقابة الجبائية تشمل:¹

2.1 مصالح البحث والمراجعة التابعة لمديرية الأبحاث والتحقيقات: يتواجد حاليا بالجزائر، وهران، قسنطينة، ويسعى هذا الجهاز سد منافذ التهرب الضريبي، واسترجاع حقوق الخزينة العمومية وذلك بوضع استراتيجية عمل.

2.2 المديريات الفرعية للرقابة الجبائية التابعة للمديريات الولائية للضرائب: تقوم هذه الأخير بالقضاء على الجريمة الضريبية في اطار الاقليم الإداري للولاية.

2.3 مركز الضرائب: هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب ولها علاقة مباشرة بمركز الاحصائيات وبرمجة المراقبة الجبائية والأعمال التنازعية التي تتجاوز سلطة رئيسها.

2.4 مديرية كبريات المؤسسات: هي عبارة عن مديرية يوجد مقرها بالعاصمة مهمتها مراقبة الملفات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الكبرى التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون د.ج.

هذه الأجهزة تعمل معاً لضمان فعالية ونزاهة النظام الجبائي وتحقيق الأهداف المالية والقانونية.

المطلب الثالث: الاطار القانوني للرقابة الجبائية.

الإطار القانوني للرقابة الجبائية يشمل مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم وتدير عملية جمع الضرائب والرقابة عليها. تختلف هذه القوانين من دولة إلى أخرى، ولكن بشكل عام، يمكن تقسيم الإطار القانوني للرقابة الجبائية إلى عناصر أساسية

1. الاطار القانوني للرقابة الجبائية.:

1.1 سلطات الإدارة الجبائية لمواجهة التهرب الضريبي: حدّد القانون الجبائي إطارا تشريعيا وتنظيميا للرقابة الجبائية، وأسند للإدارة الجبائية صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها بالقيام بمهمتها في شروط قانونية محددة لضمان تحصيل ضرائب، فهي بذلك تضمن التطبيق الجيد والفعال للمهام الرقابية وبالتالي مكافحة التهرب الضريبي، بهدف حماية المال العام من كل التحايل الصادر من المكلفين بالضريبة، ومن بين الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية : حق الرقابة، حق الاطلاع، سلطة المعاينة، سلطة استدراك الأخطاء.

1.2 التزامات المكلف بالضريبة: توجد نوعين من الالتزامات هما:²

¹ افيرس فريال، بوقطوف نجاة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص15.

² علي سمان، أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة-، أطروحة دكتورا الطور الثالث، تخصص: محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2023/2022، ص40، 42.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

1.2.1 الالتزامات المحاسبية: هذه الالتزامات محددة في القانون التجاري من حيث يلزم المكلف

الخاضع للنظام الحقيقي بمسك محاسبة منتظمة، كاملة، متسلسلة، صحيحة، ومقنعة...

1.2.2 الالتزامات الجبائية: وتتكون من :

التصريح بالوجود.

التصريح الشهري أو الفصلي لرقم الأعمال.

التصريح السنوي للعوائد والأرباح.

التصريح بإيقاف النشاط أو الوفاة.

التصريح الجبائي الإلكتروني.

1.3 حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة: وتتمثل في ما يلي: ¹

- الإشعار بالتحقيق مرفق بميثاق المكلف بالضريبة.
- الاستعانة بمستشار.
- عدم تجديد التحقيق.
- تحديد مدة التحقيق.
- حق الرد.
- السر المهني.
- حق الطعن.

2. عقوبات الرقابة الجبائية: تتمثل عقوبات الرقابة الجبائية فيما يلي: ²

2.1 العقوبات عدم التصريح أو تأخيرها: تفرض تلقائياً الضريبة على المكلف الذي لم يقدم تصريح

سنوي، حسب الحالة، إما الضريبة على الدخل أو الضريبة على أرباح الشركات، ويضاعف

المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%

تخفض هذه الزيادة إلى 22% أو 20% إذا لم تتجاوز مدة التأخير شهر أك عند خلاف ذلك على

الترتيب.

2.2 عقوبات نقص التصريح أو القيام بأعمال الغش: عندما يصرح المكلف فهو ملزم بتقديم

تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد الوعاء الضريبي، أك

¹قوياع ساعد، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوثرة، بومرداس، 2022/2021، ص16، 17.

²عبد اللاوي بسمة، مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوثرة، بومرداس، 2022/2021، ص54 ص57.

يبين دخلا او ربحا ناقصا او غير صحيح، يزيد على مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها نسب مختلفة حسب قيمة مبلغ الحقوق.

2.3 **العقوبات الجزائية:** يمكن أن يتعرض المكلف الذي يقوم بأعمال الغش لعقوبات جزائية حسب نص المادة 313 من قانون الضرائب المباشرة فضلا عن العقوبات الجبائية المطبقة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية عن واقع الرقابة الجبائية في الجزائر.

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة اظهار القيمة المضافة لهذه الدراسة.

المطلب الاول: الدراسات السابقة للرقابة الجبائية.

في هذا المطلب وقع اختيارنا على ثلاث دراسات باللغة العربية ودراستين باللغة الفرنسية، وكل واحدة درست الموضوع من جانب مختلف ولهدف مختلف.

1. الدراسات السابقة العربية:

1.1 دراسة نوى نجاة (2006): بعنوان "فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 2003/1999".

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تناولت الموضوع من خلال أربعة فصول، الأول قامت فيه بعرض ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق إعطاء مفهومه والطرق المختلفة لتنفيذه مع تقديم طرق قياس التهرب الضريبي. أما في الفصل الثاني قدمت الإطار النظري والتنظيمي للرقابة الجبائية من ماهية الرقابة الجبائية إلى الهياكل والوسائل المسخرة للإدارة الضريبية للقيام بالرقابة كما قامت بتفسير العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة خلال عملية الرقابة، وفي الفصل الثالث تطرقت الباحثة إلى أنواع الرقابة الجبائية كالتحقيق المحاسبي و التحقيق المفصل في مجمل الوضعية الجبائية ومراحل تنفيذ كل نوع. أما في الفصل الرابع والأخير فحاولت تقييم فعالية الرقابة الجبائية حيث تعرضت لمفهوم الفعالية الجبائية كما قامت بتشخيص مؤشرات الجودة وتقييمها من خلال دراسة مردودية النتائج المتحصل عليها ومن خلال هذه الدراسة استخلصت النتائج أهمها:

- صعوبة قياس ظاهرة التهرب الضريبي
- طريقة التحقيق المحاسبي محدودة الفعالية.
- طريقة VASFE منقوصة الفعالية نظرا لحساسية المكلفين بالضريبة.
- الرقابة الجبائية ناقصة الفعالية لعدم تطابقها مع مؤشرات الجودة والفعالية المستخدمة في البحث.

1.2 دراسة محمد أمين ذبيح (2020): بعنوان " أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين

فعالية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية سطيف".

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية الرقابة الجبائية كألية ردع قانونية فعالة لاسترداد الأموال التي تتسرب من الخزينة العامة وللمساهمة في تقليل ظاهرة التهرب الضريبي. كما أسلّطت الدراسة الضوء على أهمية التدقيق المحاسبي لأغراض الضريبة كأداة من أدوات الرقابة، وتحديد متطلبات وقدرة الرقابة الجبائية في تعزيز كفاءة التدقيق المحاسبي لأغراض الضريبة.

أظهرت الدراسة عدة نتائج رئيسية، منها أن التدقيق المحاسبي لأغراض الضريبة يعد من أهم أدوات الرقابة المتبعة من قبل الإدارة الجبائية للتحقق من دقة التقارير التي يقدمها المكلف وحفظ حقوق الخزينة العامة. كما تؤكد على دور وأهمية الالتزام بقواعد السلوك المهني مثل النزاهة والاستقامة والصدق والحياد من قبل موظفي الرقابة الجبائية أثناء التدقيق في المحاسبة، وضرورة حيازتهم على التأهيل العلمي في التخصصات المناسبة لمزاولة مهنة التدقيق المحاسبي. كما تبرز الدراسة أيضًا أهمية اختيار وتعيين موظفي الرقابة الجبائية في المناصب المناسبة وفقاً لشروط ومعايير محددة.

1.3 بن غمري ميلود (2018): بعنوان: "الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية".

عالج الباحث الإشكالية التالية: ما المقصود بالرقابة الجبائية وكيف تتم وما مدى مساهمتها في حماية أموال الخزينة العمومية؟، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الرقابة الجبائية تضل هي الوسيلة الفعالة من أجل الكشف عن الأخطاء والنقائص وردع المكلفين ذوي النية السيئة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجبائي والجزائي.

1.4 قتال عبد العزيز (2009): بعنوان: "أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرتي

الغش والتهرب الضريبي حالة الجزائر 2003/2009".

تناول هذا البحث إشكالية تفعيل الرقابة الجبائية كوسيلة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، حيث عمد الباحث تحليل ودراسة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي وقدم الرقابة الجبائية كأهم وسيله مستخدمة من طرف معظم الدول في معالجة للحد من التهرب والغش الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى توسع و انتشار ظاهرتي التهرب والغش الضريبين بالشكل الذي جعل من التحكم فيهما أمر في غاية الصعوبة خاصة مع التطور الكبير الذي تشهده وسائل الغش والتهرب في تحين تبقي عملية تطوير وتحسين أساليب الرقابة المستعملة تسير بوتيرة بطيئة، وأكدت الدراسة على ضرورة تكافل جهود جميع المصالح و الادارات ذات الصلة من أجل الحد من هاتين الظاهرتين.

1.5 سميرة بوعكازة (2014): بعنوان: "مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في مكافحة التهرب

الضريبي".

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في ظل النظام الضريبي الجزائري مع إبراز أهمية ودور التدقيق الجبائي في التأكد من صحة وصدق التصريحات الجبائية والمحاسبية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، وحاولت الباحثة اكتشاف العالقة بين فعالية التدقيق الجبائي ومساهمته في الحد من التهرب الضريبي، كما تناولت الدراسة أهم التحديات التي تواجه

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

الإدارة الجبائية في القيام بمهمتها الرقابية، أم الشق التطبيقي للدراسة فأنجر على مستوى مصلحة الأبحاث والمراجعات بمديرية الضرائب لولاية بسكرة.

2. دراسات سابقة باللغة الأجنبية.

2.1 دراسة: Hasmah binti abdollah (2007): بعنوان:

Director general of inland revenues Hasmahmalaysia Tax investigation framework_inland revenue board Malayisiain

هدفت هذه الدراسة إلى بناء جو من الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية من خلال توضيح كيفية إجراء التحقيقات الضريبية وأنواعها، حيث يعتبر القانون وسيلة ردع تحد من التهرب الضريبي وتزيد من عائدات الضرائب. أبرزت الدراسة نوعين رئيسيين من التحقيقات الضريبية: التحقيق المدني الذي يستخدم كأداة للتنفيذ، والتحقيق الجنائي الذي يستخدم كأداة لإثبات جريمة التهرب ومعاينة المتورطين بعقوبات جبائية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، منها تحديد عدة أهداف للتحقيق الضريبي مثل تأكيد الأموال المتورطة وتحديد الأفراد المتهمين عبر دلائل وأدلة قانونية، إلى جانب تحسين التشريعات الضريبية لتعزيز الوقاية ومنع الاحتمالات. كما قدمت الدراسة عدة عقوبات يجب تطبيقها على جميع المكلفين الذين يدينون بجريمة التلاعب أو التهرب الضريبي.

2.2 دراسة (2010) Kamal Kherroubi: بعنوان:

Le control fiscal comme un outil de lute conter la fraude

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي كعامل يحد من موارد خزينة الدولة ويعرقل مسار التنمية، وتوضيح العوائق التي تعترض الرقابة الضريبية وتسهم في تقويض فعاليتها. أظهرت الدراسة عدة نتائج رئيسية، منها أن التهرب الضريبي يمثل إحدى المشكلات الأساسية في النظام الجبائي الجزائري نتيجة لوجود عيوب في النظام ذاته. وأشارت إلى ضرورة تعزيز فعالية الرقابة الضريبية كوسيلة أساسية لاسترداد الأموال التي تتسرب من الخزينة العامة، بالإضافة إلى فرض عقوبات رادعة على المتهمين. كما أكدت على أهمية تطبيق القانون مع ضمان حقوق المكلفين بالضريبة وحقوق الخزينة العامة بأقل تكلفة ممكنة.

2.3 دراسة Belkharroubi Hocine , Ben bayer Habib (2010): بعنوان:

Le contrôle Fiscal comme un outil de lutte contre la fraude.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل ظاهرة التهرب الضريبي والتدابير لمكافحة هذه الظاهرة ومعرفة ما إذا كانت الدولة تعتمد على الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإدارة الجبائية تمتلك أدوات قوية تمكنها من تحديد المعلومات المفيدة لمهبتها، وضرورة موائمة القواعد الجبائية ومركزية الملفات المعقدة وإلى ضرورة تدريب المحققين.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة الحالية.

من خلال الدراسات التي تم التطرق إليها سابقا يتبين لنا أن دراستنا تشابهت مع الدراسات الأخرى لتناولها:

- تماثلت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج المتبع بالدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- تناول النظري للرقابة الجبائية.
- التطابق في المؤسسات محل الدراسة وهي مديرية الضرائب.
- دراسة وتقييم كيفية تنفيذ وتحقيق الأهداف المتعلقة بالرقابة الجبائية.
- تقييم كفاءة الإجراءات الرقابية ومدى تحقيقها للانضباط المالي والتصدي للتهرب الضريبي، بهدف تحسين النظام الجبائي وتعزيز الاستدامة المالية.
- فحص مدى فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة التهرب الضريبي وتحسين تحصيل الضرائب.

حيث يساعد هذا التقييم في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام الجبائي وتقديم توصيات لتعزيز فعالية الرقابة وتحسين إدارة الضرائب في البلاد.

وقد تباينت أهداف دراستنا عن باقي الدراسات فكان هدفنا تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر أي مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

الخلاصة:

الرقابة الجبائية هي من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، فباعتبار النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي فقد ألزمت إجراءات الرقابة الجبائية، فهي أداة قانونية تقوم على الفحص والتأكد من صحة التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية وتعمل على اكتشاف الأخطاء و تصحيحها.

لهذه الأسباب وغيرها من الأسباب التنظيمية، كان لزاما إنشاء هياكل جبائية تتولى زمام هذا الأمر، ومن الأدوار الأساسية التي تقوم بها هاته الهياكل، الرقابة الجبائية، حيث تعد هذه الأخيرة وسيلة قانونية بيد الإدارة الجبائية لمواجهة ظاهرة التهرب الجبائي من قبل المكلفين الذين يلجئون إليها للتوصل من التزاماتهم الجبائية، فيقوم الأعوان المكلفون بالرقابة الجبائية ومن خلال عدة طرق بالتصدي لهذه الظاهرة، ولأن لغة التحاور بين الإدارة الجبائية والمكلفين هي المعلومات المحاسبية، فإن عملية التحقيق الجبائي سوف تكون حول هذه المعلومات للتأكد من مدى تعبيرها عن الذمة المالية الحقيقية للمكلفين، فالأهداف الأساسية للرقابة الجبائية هي قمع التهرب الضريبي و تحقيق الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة ومراقبة مصداقية التصريحات، وكذلك الرقابة الجبائية لها دور هام في تحقيق العدالة في تحمل أعباء الدولة وأيضا تساهم في تحقيق مداخيل مستحقة لزيادة إيرادات الخزينة العمومية للدولة، وهذا ما يسمح بتحقيق التنمية الوطنية والمحلية.

الفصل الثاني:

فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر

-مراكز الضرائب بسكيكدة-

تمهيد:

قصد الإلمام بموضوع الدراسة وإكمال الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول والإجابة عن الإشكالية الرئيسية، ارتأينا أن ندعم دراستنا بدراسة ميدانية شملت عينة من مديريات الضرائب بولاية سكيكدة، ذلك من أجل تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، واستخلاص نتائج ميدانية تمكننا من التأكد من صحة الفرضيات أو عدمها.

وبهذا اخترنا إعداد استمارة استبيان تحتوي على مجموعة من أسئلة متعلقة بفرضيات الدراسة تم توزيعها على أربعة رتب وظيفية في بعض المؤسسات الصناعية بولاية سكيكدة، حيث قمنا بتحليل تلك النتائج باستخدام أساليب التحليل الإحصائي كالتكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، من خلال الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V 26) و (EXCEL 2013) وبالتالي ستمحور الدراسة في هذا الفصل حول ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الطريق والأدوات لمستخدم في الدراسة الميدانية.

تتمحور هذه الدراسة بشكل أساسي حول تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة عينة من مديريات الضرائب. في هذا القسم، سيتم توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة، والتي تشمل أساليب جمع البيانات وأداة الدراسة وتعريفها، بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة والمجتمع وعينة الدراسة المستهدفة واستجابتها الفعلية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فضلاً عن تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وإسقاطها على مديريات الضرائب.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تبدأ الدراسة الميدانية بتحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة، وذلك لدورها الكبير في تسهيل تحقيق أهداف الدراسة وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها في مجال البحث العلمي.

1.1. مجتمع الدراسة:

وهو جميع الأفراد أو الأشياء أو الأشخاص الذين يشكلون موضع مشكلة البحث، وهو جميع العناصر ذات العلاقة لمشكلة الدراسة التي يساعد الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة، وفي تعريف آخر: هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقاً، والتي تركز عليها الملاحظات وفي هذه الحالة أو تلك نستطيع تحديد مقياس يجمع بين الأفراد أو الأشياء، كما أن مجتمع البحث أو الدراسة هو المجتمع الذي يستطيع الباحث أن يختار منه عينة لدراسة التي يرغب في تعميم النتائج عليها.¹

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم المراحل التي يمر بها الباحث في بحثه العلمي وأدقها لكون ان نجاح الدراسة تكون في تحديد مجتمعها بشكل صحيح مما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج صحيحة، وقد تمثل مجتمع البحث الخاص بهذه الدراسة في مسؤولين وموظفي مراكز الضرائب بولاية سكيكدة.

2.1. عينة الدراسة:

¹ منذر الضامن: أساسيات البحث العلمي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، ط2007، 1، ص91.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

تعرف العينة على انها نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع المعنى بالبحث وتكون ممثلة له بحيث تحمل الصفات المشتركة ، وهذا النموذج يعني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صوبة أو استحالة دراسة تلك الوحدات.¹

ويمكن تعريفها ايضا أنها عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها منهجيا، ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة ويشترط في هذا ان يكون العدد ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص و الصفات والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع.²

أما في دراستنا هذه فقد اخترنا العينة القصدية، وهي العينة الاحتمالية التي يتم اختيار أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث. وقد يكون سبب اختيارنا لهذه العينة لعدة اسباب كسهولة استخدامها وبساطتها كما أن مجتمع البحث يصعب عليه تطبيق العينة العشوائية لكون ان الموضوع يتعلق بمراكز معينة، ويمثل الجدول الموالي المديرية:

الجدول (1-2): مديريات الضرائب بولاية سكيكدة.

مركز الضرائب لولاية سكيكدة
مركز الجوارى لضرائب بالقل
مركز الجوارى لضرائب بسكيكدة
مركز الجوارى لضرائب بعزابة
مركز الجوارى لضرائب بسكيكدة

المصدر: من إعداد الطالبين

وقد شملت العينة المستهدفة مسؤولين وموظفي مراكز الضرائب بولاية سكيكدة، وقدر عددهم ب 30 فردا، والجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة، المفقودة والمستبعدة:

الجدول (2-2): عدد الاستبيانات الموزعة، المفقودة والمستبعدة:

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	30	100%
عدد الاستبيانات المفقودة	0	0%
عدد الاستبيانات المستبعدة	0	0%
عدد الاستبيانات المعتمدة للدراسة	30	100%

¹ عامر ابراهيم قندلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان ، دار الباروزي العلمية ، 1999 ص157.

² محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط1، دار وائل لطباعة والنشر، عمان، ط1999، 2، 46.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

المصدر: من إعداد الطالبين.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الاستبيانات الإجمالية الموزعة كانت (30) استبيان، ولم تكن هناك أي استبيان ملغى أو مفقود وذلك لأن كل الاستبيانات تلمي الغرض من الدراسة، وبهذا المجموع الكلي للاستبيانات القابلة للدراسة هو (30) استبيان.

2. طبيعة متغيرات الدراسة:

يتمثل موضوع الدراسة في تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وبالتالي فإنه يتضمن متغير مستقل فقط ألا وهو "الرقابة الجبائية".

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة بالدراسة.

نحاول من خلال هذا المطلب بيان الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وكذا البرامج المستخدمة في معالجتها.

1. أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على الاستبيان وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المتجانسة والمترابطة مع بعضها البعض اشتمل على مقدمة من أجل تقديم موضوع الدراسة للمبحوثين وتم تقسيمه إلى قسمين: القسم الأول متعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، السن، المستوى العلمي وسنوات الخبرة وبالتالي إحتوى المحور على (4) عبارات. أما القسم الثاني: فقد تضمن (21) عبارة موزعة على (3) محاور.

الجدول (2-3): محاور الاستبيان وعدد البنود:

عدد العبارات	المحاور
7	تأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين
6	دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي
8	كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية وأثره على مصداقية الفعل الرقابي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملحق رقم (1)

2. البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة البيانات:

لقد تم استخدام العديد من الأدوات الإحصائية الضرورية لمعالجة البيانات المتحصل عليها خلال عينة البحث، وتتمثل الأساليب الإحصائية فيما يلي:
التوزيعات التكرارية: لتحديد خصائص إجابات مفردات عينة الدراسة العينة؛

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

النسب المئوية: لإظهار نسبة الإجابات المتعلقة بكل مفردة قياسا بباقي الإجابات الأخرى لمفردات العينة؛
المتوسط الحسابي: من أجل وصف خصائص العينة، وتحديد اتجاه الإجابات وتأثيرها على متغيرات الدراسة
بعد إعطاء الأوزان (1,2,3,4,5) للاقتراحات التالية على الترتيب (غير موافق تماما، غير موافق، محايد،
موافق، موافق تماما) ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=0}^n x_i n_i}{n}$$

الانحراف المعياري: من أجل توضيح درجة تشتت في الإجابات عن متوسطها الحسابي ويعطى
بالعلاقة:

$$\sigma(x) = \sqrt{\frac{\sum (n_i (x_i - \bar{x})^2)}{n}}$$

حيث أن:

X_i : المتغير الذي يمثل درجة الموافقة.

\bar{X} : المتوسط الحسابي.

$\sigma(x)$: الانحراف المعياري.

n : حجم العينة.

تم الاعتماد للحكم على درجة استجابة العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي في هذه الدراسة، وعليه تم تحديد
المقياس المعتمد في تقييم اتجاهات آراء أفراد العينة من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة أو المجال = المدى ÷ قيمة الفئة الأعلى.

علما أن: المدى قيمة الفئة الأعلى - قيمة الفئة الأدنى

تهدف هذه المعادلة لمعرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكرت

LIKERT، فوجدنا أن طول المجال مساويا لـ $4 \div 5 = 0,8$

بالتالي أمكن وضع الخيارات على النحو التالي:

الجدول (2-4) المتوسط المرجح لمستويات السلم الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق تماما	[1.80-1]
غير موافق	[2.60-1.81]

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

محاييد]3.40-2.61]
موافق]4.20-3.41]
موافق تماما]5-4.21]

المصدر: من إعداد الطالبين

الجدول(2-5): درجات الموافقة والاتجاه لمقياس ليكرث الخماسي لتقييم فعالية الرقابة الجبائية

في الجزائر

]5-4.21]]4.20-3.41]]3.40-2.61]]2.60-1.81]]1.80 - 1]	المتوسط المرجح
موافق تماما	موافق	محاييد	غير موافق	موافق غير تماما	درجة الموافقة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بوقلقول الهادي، تحليل البيانات بواسطة SPSS، ندوة

علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص 24.

المبحث الثاني: مديرية الضرائب الولائية سكيكدة (لمحة عامة)

تعتبر ولاية سكيكدة من الناحية الجبائية من أهم المدن في الجزائر، و قد أنشئت هذه الهيئة إثر التقسيم الإداري لسنة 1975 قبل أن كانت تابعة للولاية الوصية آنذاك غير أن التنظيم القديم ❀ في شكل متشيات فرعية للضرائب ❀ تحت الوصاية الإدارية لمديرية التنسيق المالي قد زالت عقب الإصلاح الجبائي لسنة 1991.

تنظيم المديرية الولائية للضرائب :

تنظم المديرية الولائية للضرائب وفقا للقرار الوزاري المؤرخ في 30 أفريل 1991 و هذا تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 60/91 - الصادر بتاريخ 23 فيفري 1991.

حيث نص في مواده من 03 إلى 06 المفصلة بنص القرار المذكور أعلاه هياكل و صلاحيات هذه الأخيرة و كافة مجتمعها الجبائي .

الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية: تنظم مديرية الضرائب لولاية سكيكدة في خمس ❀05❀ مديريات فرعية مفادها كالآتي :

1- المديرية الفرعية للتحويل .

2- المديرية الرعية للوسائل.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

3- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

4- المديرية الفرعية للمنازعات.

5- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

المطلب الأول: المديرية الفرعية للتحصيل: و تضم ثلاث (03) مكاتب و هي :

أولاً: مكتب المراقبة و التحصيل: يكلف بما يلي:

- مراقبة وضعية تحصيل الموارد الجبائية و شبه الجبائية و الغرامات و العقوبات المالية.
- متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة و فحص وضعية المتأخرين في الدفع.
- السهر على التصفية السريعة للتدابير الجبرية والعمولات الخارجية التي تكلفت بها قباضات الضرائب.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل التي قامت به كل القبضة بالنسبة لكل الضرائب و المحاصيل.
- مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة و السجل الخاص بترحيل المبالغ.

ثانياً: مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات و المؤسسات العمومية المحلية: يكلف بما

يلي :

- مراقبة الميزانيات الأولية و الإضافية و التراخيص المتضمنة بفتح الإعتمادات المتخصصة للبلديات و المؤسسات العمومية.
- مراقبة تنفيذ الإيرادات المقررة في ميزانيات تلك البلديات و المؤسسات العمومية.
- ضمان تصفية حسابات التسيير المالي للبلديات و المؤسسات العمومية التي يقدمها قابضوا الضرائب

ثالثاً: مكتب التصفية: يكلف بما يلي:

- مراقبة عملية التكلف بمستخلصات الأحكام القضائية و القرارات المتعلقة بالغرامات.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

- مراقبة عملية التكفل بسندات التحصيل أو سندات الإيرادات المتعلقة بالديون أو المحاصيل الغير جبائية.
 - مراقبة الحالة السنوية للتصفية المتعلقة بالغرامات و العقوبات المالية.
 - مراقبة المحاضر و الجرد المالي التي يعدها قابضوا الضرائب عند الإقفال السنوي للحسابات.
 - مراقبة و مساعدة القباضات بغرض تطهير الحسابات و تصفية المحاسبة .
- المطلب الثاني: المديرية الفرعية للوسائل:** تضم ثلاث (03) كاتب، و هي :

أولاً: مكتب المستخدمين و التكوين: يكلف بما يلي:

- تسيير المستخدمين و متابعة مسارهم المهني ؛
- تنظيم لجان المستخدمين و متابعة مسارهم المهني و إستدعائهم للإجتماع و تولي أماناتها ؛
- المساهمة في إعداد و إنجاز برامج تحسين المستوى و تجديد معارف الأعوان؛
- المشاركة في تنظيم الخدمات الإجتماعية للمستخدمين .

ثانياً: مكتب عمليات الميزانية: يكلف بـ:

- القيام بعمليات الإلتزام بنفقات تجهيز المديرية الولائية للضرائب و تصفياتها.
- تقييم إحتياجات مصالح المديرية فيما يخص الإعتمادات الميزانية.

ثالثاً: مكتب الوسائل و الإعلام الآلي: يكلف بـ:

- إقتناء الأثاث و المعدات الخاصة بالمكاتب و المواد المتعلقة بالتنظيف؛
- المساهمة في عملية ضبط مقاييس المطبوعات و تنظيم مخزنه و تمويله؛
- تطبيق برنامج إدخال الإعلام الآلي؛
- القيام بجرد خاص بالعتاد و الأثاث و التجهيزات.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

المطلب الثالث: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : تضم أربع «04» مكاتب و

هي :

أولاً: مكتب الجداول: يكلف بما يلي:

المصادقة على الجداول التي تمت تصويتها من الضرائب و الرسوم عن طريق مركز الإعلام الآلي.

تسعيرة المطبوعات والمصادقة على الجداول و سندات التحصيل الإضافية الردية أو الجماعية.

- مراقبة الجداول التلخيصية **D40** و إعطائها الصيغة التنفيذية و دعمها بإشعارات التبليغ

9 C المطابقة لها.

- إستلام الجداول العامة و ترتيبها.

ثانيا : مكتب الإحصائيات: يكلف بما يلي:

إستلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء و التحصيل من المفتشيات و إرسالها إلى

المديرية الجهوية .

إعداد المعلومات الجبائية الضرورية و إبلاغ الجماعات المحلية لتحضير ميزانياتها.

ثالثا: مكتب التنظيم و التنشيط و العالقات العمومية: يكلف هذا المكتب بما يلي:

- توزيع التعليمات و المناشير و المذكرات الواردة من المديرية المركزية و الجهوية.

- متابعة و مراقبة تنفيذ و إنجاز برنامج عمل مفتشيات الوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة

للملفات و عمليات الرقابة الدورية و الملفات الجبائية.

- إستقبال الجمهور و إعلامه و توجيهه و إعطاء المكلفين بالضريبة المعلومات الخاصة

بالتشريع و التنظيم الجبائين.

رابعا: مكتب التسجيل و الطابع: يكلف هذا المكتب بما يلي :

- تقييم أعمال مفتشية التسجيل و الطابع، و التركات و السجل و إقتراح الإجراءات التي

من شأنها تحسين أداء الفرق.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

- السهر على مسك سجل خاص بالملكيات العقارية، و كلة مستخرجات العقود و قاعدة الوفيات إضافة إلى التصريحات بالوفاة بالتعاون مع المجالس الشعبية البلدية.
- الحصول على نسخة من عقود تحويل الملكيات العقارية و المنقولة و المحلات التجارية مقابل نقدي أو بدون مقابل و المسجلة مع التحقيق في عملية التصفية للحقوق و إعادتها إلى المفتشية.
- تسطير برنامج لتدخل الأعوان لإعادة تقييم الملكيات .
- الحصول على تقارير إعادة التقييم ممضاة ومصادق عليها من طرف رئيس المفتشية وكذا المدير الولائي.
- المتابعة و الإشراف على مسيري قاعات الحفلات و الناقلين للأشخاص و ضمان حقوق الطابع.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

بعد التطرق إلى الاجراءات المنهجية للدراسة سيتم في هذا المبحث عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

المطلب الأول: صدق وثبات أداة الدراسة

صدق وثبات أداة الدراسة يعني قدرتها على تحقيق النتائج المتكررة والمتوازنة، بغض النظر عن الظروف أو الزمن أو المكان الذي تُجرى فيه الدراسة، وفي هذا المطلب سيتم قياس صدق وثبات أداة الدراسة.

1. الصدق الظاهري:

ولقياس صدق الاستبيان اعتمدنا على صدق المحكمين، حيث تم توزيع الاستبيان في شكله الأول على مجموعة من الأساتذة بقسم علم النفس وعلوم التربية بجامعة البويرة (أنظر الملحق رقم 2)، من أجل الإدلاء بآرائهم وتعديل الأسئلة وإعادة صياغتها وتقديم ملاحظات وأخذها بعين الاعتبار للوصول للاستبيان إلى صورته النهائية.

2. ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى الثبات. إذا كانت درجة الثبات أكبر من (0.6)، يُقال إن الاستبيان يتمتع بثبات مقبول. وتشير نتائج الاختبار على محاور الاستبيان إلى ما يلي:

الجدول (2-6): استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى الثبات:

--

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

0.613	07	المحور الثاني
0.647	06	المحور الثالث
0.783	08	المحور الرابع
0.693	21	إجمالي العبارات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج المقدمة في الجدول إلى مستوى الثبات لكل من المحاور المعروضة في الاستبيان. يُلاحظ أن المحور الرابع يظهر معامل ثبات (ألفا كرونباخ) بنسبة 0.783، مما يُظهر ثباتًا جيدًا. بينما يُظهر المحور الثاني معامل ثبات بنسبة 0.613 والمحور الثالث بنسبة 0.647، مما يشير إلى وجود ثبات مقبول في كل منهما.

وعلى الرغم من اختلاف درجات الثبات بين المحاور، يبدو أن الاستبيان بشكل عام يتمتع بثبات مقبول، حيث يبلغ معامل الثبات الإجمالي 0.693. هذه النتائج تُظهر أن الأداة المستخدمة لقياس الظواهر ذات موثوقية مقبولة، مما يعزز قدرتها على جمع البيانات بشكل موثوق به لتحليلها واستنتاج النتائج المناسبة.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

سيتم في هذا المطلب تحليل خصائص العينة المستهدفة بناءً على البيانات الشخصية، بالإضافة إلى تحليل محاور الدراسة.

1. تحليل البيانات الشخصية:

2. تحليل محاور استبيان الدراسة:

سيتم في هذا المطلب تحليل خصائص العينة المستهدفة، سواء من حيث البيانات الشخصية أو من خلال تحليل محاور الدراسة.

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول (2-7): يمثل جنس المبحوثين

النسبة	العدد	الجنس
37%	11	أنثى
63%	19	نكر

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

المجموع	30	%100
---------	----	------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس في فرع مديريات الضرائب بسكيكدة الفرع الأول يظهر اختلافًا في التوزيع بين الجنسين. بينما يمثل الرجال نسبة أكبر من العينة بنسبة 63%، يمثل النساء نسبة أقل بنسبة 37%. يُظهر هذا التوزيع اختلافًا في التمثيل الجنسي داخل المؤسسة، مما قد يؤثر على ديناميكيات العمل والتوازن بين الجنسين في البيئة الوظيفية

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

الجدول (2-8): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

النسبة	العدد	السن
%23	7	أقل من 30 سنة
%40	12	من 31 سنة إلى 40
%37	11	من 40 سنة فما فوق
%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توزيع أفراد العينة حسب متغير السن في فرع مديريات الضرائب بسكيكدة الفرع الثاني يظهر تنوعًا في الفئات العمرية بين الموظفين. يشكل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة نسبة 23% من العينة بعدد 7 أفراد، بينما تشكل الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة النسبة الأكبر بـ 40%، أي 12 فردًا. أما الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة فيمثلون 37% من العينة بعدد 11 فردًا. هذا التوزيع يعكس توازنًا نسبيًا بين الأعمار المختلفة، مما يشير إلى تنوع في الخبرات والمعارف داخل المؤسسة، وهو ما يمكن أن يعزز بيئة العمل وتبادل الخبرات بين الموظفين.

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول (2-9): المستوى التعليمي لعينة المبحوثين:

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
20%	6	شهادة ليسانس
53%	16	شهادة ماستر
17%	5	شهادة دكتوراه
10%	3	دبلوم مهني
100%	30	المجموع

المصدر: تم بناء الجدول بناء على تفرغ الاستبيان

توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي في فرع مديريات الضرائب بسكيكدة الفرع الثالث يظهر تنوعاً في المستويات التعليمية بين الموظفين. الحاصلون على شهادة ليسانس يشكلون 20% من العينة بعدد 6 أفراد، بينما تشكل الفئة الأكبر الحاصلون على شهادة ماستر بنسبة 53% بعدد 16 فرداً. الأفراد الحاصلون على شهادة دكتوراه يمثلون 17% من العينة بعدد 5 أفراد، في حين يشكل الحاصلون على دبلوم مهني 10% من العينة بعدد 3 أفراد. هذا التوزيع يعكس تنوع المستويات التعليمية داخل المؤسسة، مما يمكن أن يسهم في تعزيز كفاءة العمل وتبادل المعارف والخبرات بين الموظفين، مع تركيز ملحوظ على توظيف الأفراد ذوي التعليم العالي.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

الجدول (2-10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

النسبة	العدد	الخبرة المهنية.
73%	20	أقل من 5 سنوات
23%	7	من 5 إلى 10 سنوات
0%	0	من 10 إلى 15 سنة
3%	3	أكثر من 15 سنة
%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية في فرع مديريات الضرائب بسكيكدة الفرع الرابع يظهر تبايناً كبيراً في مستويات الخبرة بين الموظفين. يشكل الأفراد الذين يمتلكون خبرة مهنية أقل من 5 سنوات النسبة الأكبر بواقع 73% من العينة (20 فرداً)، بينما يمثل الموظفون الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين 5 إلى 10 سنوات نسبة 23% (7 أفراد). لا يوجد أي فرد يمتلك خبرة مهنية تتراوح بين 10 إلى 15 سنة، في حين يمثل الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية تزيد عن 15 سنة نسبة 3% فقط (3 أفراد). يعكس هذا التوزيع تركيزاً كبيراً على الموظفين ذوي الخبرة القليلة نسبياً، مما قد يشير إلى توجه المؤسسة نحو توظيف الأفراد الجدد وتطوير مهاراتهم داخل بيئة العمل، مع وجود نقص واضح في الفئة المتوسطة من حيث الخبرة (10 إلى 15 سنة).

المطلب الثالث: دراسة وتحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة

سنحاول تحليل ودراسة اتجاه إجابات أفراد العينة حول عبارات المحاور من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

الفرع الأول: المحور المتعلق بتأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين

يمثل الجدول الموالي متوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات العينة حول محور تأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

الجدول (2-11): تأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين

الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
0,49	4,63	1- توفير كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية
0,498	4,6	2- تمكن فرصة برنامج الرقابة الجبائية في تحديد النواقص في التشريعات الضريبية التي تثير مشاكل للمكلفين، مما يعزز الامتثال الضريبي لديهم.
0,556	4,37	3- احتياج الرقابة الجبائية إلى أجهزة هيكلية متخصصة لتنفيذ برامجها وتحسين انتظام الضريبي للمكلفين بالضريبة.
0,661	4,33	4- عدم احترام الإدارة الجبائية لحقوق وضمانات المكلف يؤدي إلى بطلان عمليات الرقابة.
0,571	4,47	5- تمتع الجهات الرقابية بالكفاءة والشفافية في أداء واجباتها مما يحسن من التسيير الجبائي للمكلفين
0,923	3,9	6- وضع برنامج الرقابة الجبائية بعد تحديد المكلفين المستهدفين.
0,596	4,3	7- فرض العقوبات على المخالفين في مجال الضرائب بعد الرقابة الجبائية عاملاً فعالاً في تحقيق الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة
0,34507	4,3714	مجموع المحور الثاني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يشير الجدول (11) إلى تأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين من خلال مجموعة من العبارات، حيث تم تحليل البيانات بناءً على المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة. بالنسبة للعبارة الأولى، "توفير كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية"، بلغ المتوسط 4.63 والانحراف المعياري 0.49، مما يشير إلى اتفاق قوي على أن توفير الوسائل اللازمة له تأثير كبير على تحسين التسيير الجبائي وتماسك الآراء حول هذه النقطة. أما العبارة الثانية، "تمكن فرصة برنامج الرقابة الجبائية في تحديد النواقص في التشريعات الضريبية التي تثير مشاكل للمكلفين، مما يعزز الامتثال الضريبي لديهم"، فقد بلغ المتوسط 4.6 والانحراف المعياري 0.498، مما يعكس اتفاقاً كبيراً على أهمية هذه النقطة مع تماسك الآراء.

وفيما يتعلق بالعبارة الثالثة، "احتياج الرقابة الجبائية إلى أجهزة هيكلية متخصصة لتنفيذ برامجها وتحسين انتظام الضريبي للمكلفين بالضريبة"، بلغ المتوسط 4.37 والانحراف المعياري 0.556، مما يشير إلى وجود اتفاق مع تنوع أكبر قليلاً في الآراء. وبالنسبة للعبارة الرابعة، "عدم احترام الإدارة الجبائية لحقوق وضمانات المكلف يؤدي إلى بطلان عمليات الرقابة"، بلغ المتوسط 4.33 والانحراف المعياري 0.661، مما يدل على وجود اتفاق مع تباين أكبر في الآراء. أما العبارة الخامسة، "تمتع الجهات الرقابية بالكفاءة والشفافية في أداء واجباتها مما يحسن من التسيير الجبائي للمكلفين"، فقد بلغ المتوسط 4.47 والانحراف المعياري 0.571، مما يشير إلى اتفاق مع بعض التباين في الآراء.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

وفيما يتعلق بالعبارة السادسة، "وضع برنامج الرقابة الجبائية بعد تحديد المكلفين المستهدفين"، بلغ المتوسط 3.9 والانحراف المعياري 0.923، مما يدل على توافق أقل وتباين كبير في الآراء. أما العبارة السابعة، "فرض العقوبات على المخالفين في مجال الضرائب بعد الرقابة الجبائية عاملاً فعالاً في تحقيق الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة"، فقد بلغ المتوسط 4.3 والانحراف المعياري 0.596، مما يشير إلى وجود اتفاق مع بعض التباين في الآراء.

وأخيراً، بلغ مجموع المحور الثاني متوسط 4.3714 وانحراف معياري 0.34507، مما يشير إلى توافق عام على تأثير الرقابة الجبائية الإيجابي على التسيير الجبائي، مع تماسك نسبي في الآراء. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المشاركين على أهمية الرقابة الجبائية في تحسين التسيير الجبائي، مع التأكيد على ضرورة توفير الموارد والكفاءة والشفافية واحترام حقوق المكلفين. النقاط التي تتعلق بالكفاءة والشفافية والتخطيط لبرامج الرقابة تحظى بأهمية خاصة، ولكن هناك بعض التباين في الآراء حول كيفية التنفيذ الأمثل لهذه الإجراءات.

الفرع الثاني: دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي

الجدول (2-12): دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي

الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
0,968	3,6	1- وجود علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية
0,664	4,2	2- مساعدة الرقابة الجبائية في التعرف على نواقص وتحديات التشريعات تمكن الإدارة من اقتراح التصحيحات اللازمة لتقليل التهرب الضريبي.
0,759	4,1	3- الشفافية في اجراءات الرقابة الجبائية تساهم في زيادة الثقة بين المكلفين والسلطات الجبائية مما يحسن التحصيل الجبائي
0,785	3,27	4- توفير الامكانيات البشرية والتكنولوجية تعزز من جهود الرقابة الجبائية مما ينعكس على التحصيل الجبائي الجيد.
0,712	4,1	5- فعالية الرقابة الجبائية تساهم في تقليل الفجوات التهرب الضريبي.
0,73	4,13	6- تطبيق الرقابة الجبائية يساهم في تعزيز ثقة المكلفين في نظام الضرائب عبر تعزيز الشفافية والنزاهة.
0,4665	3,9	مجموع المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يشير الجدول (12) إلى دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي من خلال مجموعة من العبارات، حيث تم تحليل البيانات بناءً على المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة. بالنسبة للعبارة الأولى، "وجود علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية"، بلغ المتوسط 3.6 والانحراف

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

المعياري 0.968، مما يشير إلى اتفاق معتدل على وجود علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية، مع تباين كبير في الآراء حول هذه النقطة. أما العبارة الثانية، "مساعدة الرقابة الجبائية في التعرف على نواقص وتحديات التشريعات تمكن الإدارة من اقتراح التصحيحات اللازمة لتقليل التهرب الضريبي"، فقد بلغ المتوسط 4.2 والانحراف المعياري 0.664، مما يعكس اتفاقاً قوياً على أهمية دور الرقابة الجبائية في تحديد نواقص التشريعات واقتراح التصحيحات لتقليل التهرب الضريبي، مع تباين أقل نسبياً في الآراء.

وفيما يتعلق بالعبارة الثالثة، "الشفافية في إجراءات الرقابة الجبائية تساهم في زيادة الثقة بين المكلفين والسلطات الجبائية مما يحسن التحصيل الجبائي"، بلغ المتوسط 4.1 والانحراف المعياري 0.759، مما يشير إلى وجود اتفاق قوي على أهمية الشفافية في إجراءات الرقابة الجبائية لتحسين الثقة والتحصيل الجبائي، مع بعض التباين في الآراء. أما العبارة الرابعة، "توفير الإمكانيات البشرية والتكنولوجية يعزز من جهود الرقابة الجبائية مما ينعكس على التحصيل الجبائي الجيد"، فقد بلغ المتوسط 3.27 والانحراف المعياري 0.785، مما يدل على اتفاق معتدل على أهمية توفير الإمكانيات البشرية والتكنولوجية، لكن الانحراف المعياري المرتفع يشير إلى وجود تباين كبير في الآراء.

وبالنسبة للعبارة الخامسة، "فعالية الرقابة الجبائية تساهم في تقليل الفجوات التهرب الضريبي"، بلغ المتوسط 4.1 والانحراف المعياري 0.712، مما يعكس وجود اتفاق قوي على أهمية فعالية الرقابة الجبائية في تقليل الفجوات الضريبية، مع تباين معتدل في الآراء. أما العبارة السادسة، "تطبيق الرقابة الجبائية يساهم في تعزيز ثقة المكلفين في نظام الضرائب عبر تعزيز الشفافية والنزاهة"، فقد بلغ المتوسط 4.13 والانحراف المعياري 0.73، مما يشير إلى اتفاق قوي على أهمية تطبيق الرقابة الجبائية لتعزيز الثقة في نظام الضرائب، مع تباين معتدل في الآراء.

وأخيراً، بلغ مجموع المحور الثالث متوسط 3.9 وانحراف معياري 0.4665، مما يشير إلى وجود توافق عام على دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، مع تماسك نسبي في الآراء. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن هناك اتفاقاً قوياً بين المشاركين على أهمية الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، مع التركيز على الشفافية، فعالية الرقابة، وتوفير الإمكانيات اللازمة. هناك توافق عام على أن الرقابة الجبائية تساهم في تحديد نواقص التشريعات وتقليل التهرب الضريبي، إلا أن بعض العبارات تظهر تبايناً أكبر في الآراء، مما يشير إلى ضرورة تحسين بعض الجوانب لتحقيق أفضل النتائج في التحصيل الجبائي.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

الفرع الثالث: كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية وأثره على مصداقية الفعل الرقابي:

الجدول (2-13): كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية وأثره على مصداقية الفعل

الرقابي

الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
0,968	3,6	1- امتلاك أعوان الرقابة الجبائية للمؤهل العلمي والخبرة المهنية الكافية يسهل في ممارسة الرقابة الجبائية.
0,809	3,97	2- تطوير الجوانب العلمية والمهنية لأعوان الرقابة الجبائية باستمرار من خلال إقامة التبرصات والدورات التكوينية.
0,695	4	3- تلقي أعوان الرقابة الجبائية التحفيزات والامتيازات المالية تعزز أدائهم الوظيفي.
0,695	4	4- تلقي أعوان الرقابة الجبائية للتحفيزات المعنوية مما يساهم في تحسين جودة العملية الرقابية.
0,765	3,63	5- تمتع أعوان الرقابة الجبائية بمستوى رضا وظيفي يسمح لهم بتأدية مهامهم والتزاماتهم على أكمل وجه.
0,868	3,73	6- قيام أعوان الرقابة الجبائية بأداء مهامهم والتزاماتهم بكفاءة يعزز مستوى جودة العملية الرقابية.
0,9	3,87	7- تكوين أعوان الرقابة الجبائية وفق تخصصات محددة تبعا للأنشطة التجارية الممارسة (الأنشطة السياحية، التجارية، الصناعية).
0,596	4,3	8- حماية أعوان الرقابة الجبائية من كل أشكال الابتزاز والفساد يساهم في تحسين الفعل الرقابي.
0,50145	3,8875	مجموع المحور الرابع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يشير الجدول (13) إلى كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية وأثره على مصداقية الفعل الرقابي من خلال مجموعة من العبارات، حيث تم تحليل البيانات بناءً على المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة. بالنسبة للعبارة الأولى، "امتلاك أعوان الرقابة الجبائية للمؤهل العلمي والخبرة المهنية الكافية يسهل في ممارسة الرقابة الجبائية"، بلغ المتوسط 3.6 والانحراف المعياري 0.968، مما يشير إلى اتفاق معتدل على أهمية المؤهل العلمي والخبرة المهنية لأعوان الرقابة الجبائية، بينما يشير الانحراف المعياري المرتفع إلى تباين كبير في الآراء حول هذه النقطة. أما العبارة الثانية، "تطوير الجوانب العلمية والمهنية لأعوان الرقابة الجبائية باستمرار من خلال إقامة التبرصات والدورات التكوينية"، فقد بلغ المتوسط

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -مراكز الضرائب بسكيكدة-

3.97 والانحراف المعياري 0.809، مما يعكس اتفاقاً قوياً على أهمية تطوير الجوانب العلمية والمهنية لأعوان الرقابة، مع تباين أقل نسبياً في الآراء.

وفيما يتعلق بالعبارة الثالثة، "تلقي أعوان الرقابة الجبائية التحفيزات والامتيازات المالية يعزز أدائهم الوظيفي"، بلغ المتوسط 4 والانحراف المعياري 0.695، مما يشير إلى اتفاق قوي على أهمية التحفيزات المالية في تعزيز الأداء الوظيفي، مع تباين معتدل في الآراء. أما العبارة الرابعة، "تلقي أعوان الرقابة الجبائية للتحفيزات المعنوية مما يساهم في تحسين جودة العملية الرقابية"، فقد بلغ المتوسط 4 والانحراف المعياري 0.695، مما يشير إلى اتفاق قوي على أهمية التحفيزات المعنوية في تحسين جودة العملية الرقابية، مع تباين معتدل في الآراء.

وبالنسبة للعبارة الخامسة، "تمتع أعوان الرقابة الجبائية بمستوى رضا وظيفي يسمح لهم بتأدية مهامهم والتزاماتهم على أكمل وجه"، بلغ المتوسط 3.63 والانحراف المعياري 0.765، مما يدل على اتفاق معتدل على أهمية مستوى الرضا الوظيفي لأعوان الرقابة، مع تباين معتدل في الآراء. أما العبارة السادسة، "قيام أعوان الرقابة الجبائية بأداء مهامهم والتزاماتهم بكفاءة يعزز مستوى جودة العملية الرقابية" فقد بلغ المتوسط 3.73 والانحراف المعياري 0.868، مما يعكس اتفاقاً معتدلاً على أهمية كفاءة أداء أعوان الرقابة في تعزيز جودة العملية الرقابية، مع تباين كبير نسبياً في الآراء.

وبالنسبة للعبارة السابعة، "تكوين أعوان الرقابة الجبائية وفق تخصصات محددة تبعاً للأنشطة التجارية الممارسة (الأنشطة السياحية، التجارية، الصناعية..)"، فقد بلغ المتوسط 3.87 والانحراف المعياري 0.9، مما يشير إلى اتفاق قوي على أهمية التكوين وفق تخصصات محددة، مع تباين كبير في الآراء. أما العبارة الثامنة، "حماية أعوان الرقابة الجبائية من كل أشكال الابتزاز والفساد يساهم في تحسين الفعل الرقابي"، فقد بلغ المتوسط 4.3 والانحراف المعياري 0.596، مما يشير إلى اتفاق قوي على أهمية حماية أعوان الرقابة من الابتزاز والفساد لتحسين الفعل الرقابي، مع تباين أقل نسبياً في الآراء.

وأخيراً، بلغ مجموع المحور الرابع متوسط 3.8875 وانحراف معياري 0.50145، مما يشير إلى وجود توافق عام على تأثير كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية على مصداقية الفعل الرقابي مع تماسك نسبي في الآراء.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن هناك اتفاقاً قوياً بين المشاركين على أهمية كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية في تحسين مصداقية الفعل الرقابي. تتضح أهمية المؤهلات العلمية والخبرة المهنية، وتطوير الجوانب العلمية والمهنية، والتحفيزات المالية والمعنوية، والرضا الوظيفي، والتكوين وفق تخصصات محددة، وحماية الأعوان من الابتزاز والفساد في تحسين جودة الفعل الرقابي. إلا أن بعض العبارات تظهر تبايناً أكبر في الآراء، مما يشير إلى ضرورة تحسين بعض الجوانب لتحقيق أفضل النتائج في تعزيز مصداقية الفعل الرقابي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة.

1. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار "T" للعينة الواحدة، حيث تتمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة باستخدام اختبار "T" للعينة الواحدة فيما يلي:

إذا كانت قيمة "T" المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبمستوى معنوية أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 نرفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تم وضعها ونقبل الفرضية البديلة (H_1);

أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، وبمستوى معنوية أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05 نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تم وضعها ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

1.1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

- الفرضية الصفرية " H_0 ": لا تعمل الرقابة الجبائية على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة
- الفرضية البديلة " H_1 ": تعمل الرقابة الجبائية على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة

الجدول (2-14): اختبار الفرضية الفرعية الأولى

محور 02	المتوسط الفرضي = 3									
	N	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الخطأ معياري	قيمة t	درجة حرية	مستوى معنوية sig	متوسط الفروق	فاصل الثقة	
									للفرق عند 95 %	
	30	4.37	0.034	0.063	21.769	29	0.000	1.371	الأدنى	الأقصى
									1.242	1.5003

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يعكس الجدول المعطى تحليلاً للبيانات المستقاة من عينة معينة، والتي تركز على المحور الثاني من الدراسة. بناءً على النتائج المقدمة، يُلاحظ أن المتوسط الفرضي لهذا المحور هو 3، بينما بلغ متوسط العينة الفعلي 4.37. وتشير القيم الإحصائية المعروضة إلى وجود فارق معنوي بين المتوسط الفعلي والمتوسط الفرضي، حيث تبلغ قيمة t حوالي 21.769، مع درجة حرية تقدر بـ 29. هذا يدل على أن هناك فروقاً معنوية بين المجموعات المدروسة على هذا المحور.

يمكن أيضاً ملاحظة أن فاصل الثقة للفروق بين المتوسطات عند 95% يتراوح بين 1.242 و1.5003، مما يوضح وجود تباين معنوي في القيم الملاحظة. بالإضافة إلى ذلك، يُشير متوسط الفروق البالغ 1.371 إلى الفارق بين المتوسط الفعلي والمتوسط الفرضي، مما يُظهر الاتجاه العام للتفاوت بين القيم.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن هذا المحور يعتبر مهماً في الدراسة، وأن هناك فرقاً معنوياً بين النتائج الملاحظة والمتوقعات الفرضية. نظراً لأن مستوى المعنوية (sig) هو 0.000، يمكن رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، مما يعني أن الرقابة الجبائية تعمل على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة بشكل معنوي.

1.2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

- الفرضية الصفرية " H_0 ": لا الرقابة الجبائية تساهم في التحصيل الجبائي
 - الفرضية البديلة " H_1 ": الرقابة الجبائية تساهم في التحصيل الجبائي
- الجدول (2-15): اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

محور 03	المتوسط الفرضي = 3									
	N	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الخطأ معياري	قيمة t	درجة حرية	مستوى معنوية sig	متوسط الفروق	فاصل الثقة للفرق عند 95 %	
									الأدنى	الأقصى
30	3.90	0.488	0.085	10.56	29	0.000	0.900	0.72	1.074	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

وضح الجدول النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل العينة المعروضة، والتي تركز على المحور الثالث من الدراسة. بناءً على النتائج المقدمة، يظهر المتوسط الفرضي لهذا المحور بقيمة 3 ومعدل العينة الفعلي يبلغ 3.90. وتشير النتائج الإحصائية المعروضة إلى وجود فرق معنوي بين المتوسط الفعلي والمتوسط الفرضي، حيث تبلغ قيمة t حوالي 10.567، مع درجة حرية مقدرة بـ 29.

كما يُلاحظ أن فاصل الثقة للفروق بين المتوسطات عند 95% يتراوح بين 0.725 و 1.0742 مما يشير إلى وجود تباين معنوي في القيم الملاحظة.

توضح هذه النتائج أن المحور الثالث يعتبر مهماً في الدراسة، وأن هناك فرقاً معنوياً بين النتائج الملاحظة والتوقعات الفرضية، مما يبرز أهمية هذا المحور في سياق البحث أو الدراسة. بناءً على مستوى المعنوية (sig) البالغ 0.000، يمكن رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 مما يعني أن الرقابة الجبائية تساهم في التحصيل الجبائي بشكل معنوي.

1.3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

- الفرضية الصفرية " H_0 ": لا كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية يحسن من مصداقية الفعل الرقابي.

الفصل الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مراكز الضرائب بسكيكدة-

الفرضية البديلة "H₁": كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية يحسن من مصداقية الفعل

الرقابي

الجدول (2-16): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

المتوسط الفرضي = 3										
محور 04	N	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الخطأ معياري	قيمة t	درجة حرية	مستوى معنوية sig	متوسط الفروق	فاصل الثقة للفرق عند 95 %	
									الأدنى	الأقصى
	30	3.887	0.501	0.091	9.694	29	0.00	0.88	0.70	1.074

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يعكس الجدول المعطى نتائج تحليل بيانات المحور الرابع من الدراسة. يُلاحظ أن المتوسط الفرضي لهذا المحور هو 3، بينما بلغ المتوسط الحسابي الفعلي للعينة 3.8875. يُظهر التحليل وجود انحراف معياري قدره 0.501، ومتوسط خطأ معياري يبلغ 0.091.

تشير قيمة t البالغة 9.694 مع درجة حرية تساوي 29 إلى وجود فارق معنوي كبير بين المتوسط الفعلي والمتوسط الفرضي. هذا يتعزز بمستوى معنوية يبلغ 0.000، مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

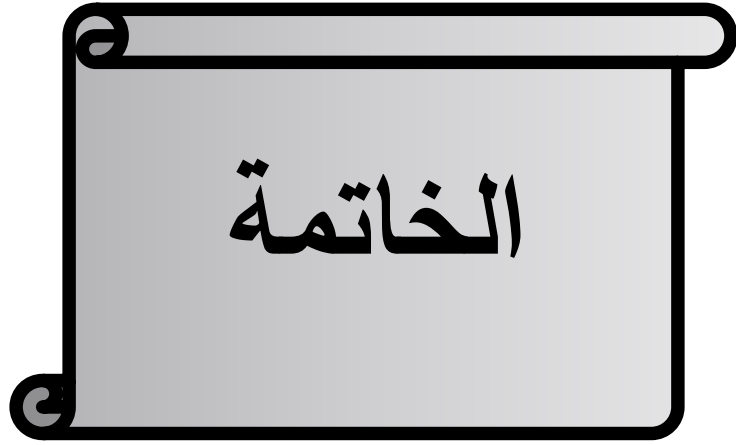
كما يُظهر فاصل الثقة للفروق عند 95% أن القيم تتراوح بين 0.70 و1.0747، مما يوضح أن الفروق الملحوظة ليست عشوائية، بل هي فروق معنوية تدعم النتائج المستخلصة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن المحور الرابع يُظهر فروقاً معنوية مهمة مقارنةً بالمتوسط الفرضي، مما يشير إلى أهمية هذا المحور في سياق الدراسة. نظراً لأن مستوى المعنوية (sig) هو 0.000، يمكن رفض الفرضية الصفرية H₀ وقبول الفرضية البديلة H₁، مما يعني أن كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية تحسن من مصداقية الفعل الرقابي بشكل معنوي.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، حيث تمت الدراسة الميدانية على عينة من مراكز الضرائب بولاية سكيكدة، تم الاعتماد على أداة الاستبيان كأداة أساسية بالدراسة أين بلغت العينة القابلة للدراسة 30 فردا تم تحليل إجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان وكذا اختبار الفرضيات استنادا إلى مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية.

أكدت النتائج المتوصل إليها أن توفير الموارد اللازمة للرقابة الجبائية يلعب دورًا كبيرًا في تحسين التسيير الجبائي، بالإضافة إلى أن برنامج الرقابة الجبائية يمكنه تحديد النواقص في التشريعات الضريبية مما يعزز الامتثال الضريبي للمكلفين واحترام حقوق المكلفين يلعب دورًا مهمًا في نجاح عمليات الرقابة الجبائية وأخيرا الكفاءة والشفافية في أداء الجهات الرقابية تعزز التسيير الجبائي للمكلفين.



الخاتمة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم فعالية الرقابة الجبائية في مديريات الضرائب بولاية سكيكدة، حيث تم تنفيذ الدراسة على مرحلتين. في المرحلة الأولى، تم استكشاف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، مع التركيز على نظرة شاملة حول الرقابة الجبائية باستخدام المراجع والأدبيات التطبيقية ذات الصلة. أما المرحلة الثانية، فقد تم توظيفها لتطبيق الدراسة الميدانية في عدد من مراكز الضرائب، حيث تم اختيار خمسة مراكز لتقييم فعالية الرقابة الجبائية فيها. تم ذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام أسلوب الاستبيان ومحاوره، مع التأكد من صحة الفروض المسجلة في الدراسة. تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v26) لاستنتاج النتائج المطلوبة وتحليلها بشكل كامل.

1. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لهذا الموضوع إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها إلى شطرين نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، وسيتم استعراضها فيما يلي:

1.1. نتائج الجانب النظري:

- الرقابة الجبائية هي العملية التي تقوم بها السلطات الضريبية لمراجعة وضمان الامتثال للقوانين الضريبية.
- تشمل الرقابة الجبائية مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق النزاهة والعدالة في النظام الضريبي.
- تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق العدالة الضريبية وضمان أن جميع المكلفين يسدّدون ما عليهم من ضرائب.

1.2. نتائج الجانب الميداني:

- تسهم الرقابة الجبائية بشكل كبير في تحسين التحصيل الجبائي.
- تساعد في تحديد نواقص التشريعات وتقليل التهرب الضريبي.
- تؤكد على أهمية الشفافية في إجراءات الرقابة.
- تؤثر كفاءة أعوان الرقابة الجبائية على جودة الفعل الرقابي.
- أهمية المؤهلات العلمية والخبرة المهنية والتحفيزات المالية والمعنوية.
- ضرورة تطوير الجوانب العلمية والمهنية لأعوان الرقابة من خلال التكوين المستمر.

الخاتمة

- حماية أعوان الرقابة من الابتزاز والفساد لتحسين مصداقية الفعل الرقابي.
- تسهم الرقابة الجبائية في تحسين التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة.
- أهمية توفير الوسائل اللازمة وتحديد نواقص التشريعات لتحقيق الامتثال الضريبي.
- ضرورة احترام حقوق المكلفين وضماناتهم لتعزيز الالتزام الضريبي.
- وجود فروق معنوية بين المتوسطات الفعلية والفرضية يؤكد الأثر الإيجابي للرقابة الجبائية.
- يمكن رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة في جميع المحاور.
- يوجد اتفاق عام على أهمية الرقابة الجبائية وكفاءة أعوان الرقابة.
- تباين الآراء حول كيفية تحقيق أفضل النتائج يشير إلى ضرورة تحسين بعض الجوانب.
- أهمية توفير التدريب والتوجيه المستمر لتحقيق أفضل الممارسات في الرقابة الجبائية.

بشكل عام، تؤكد الدراسة على الدور الحيوي للرقابة الجبائية في تعزيز التحصيل الجبائي وتحسين التسيير الجبائي للمكلفين، مع التركيز على الشفافية، الكفاءة، والتحسين المستمر للموارد البشرية والتشريعات لتحقيق أفضل النتائج..

2. اقتراحات الدراسة:

- بناءً على المعرض النظري والتطبيقي للدراسة، واستناداً إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- دراسة كيفية تنظيم النظام الضريبي وتحليل قوانين الضرائب المتبعة في الجزائر، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالرقابة وتطبيق العقوبات على المخالفين.
 - تقييم هيكل الرقابة الجبائية في البلاد، بما في ذلك توزيع الموارد البشرية والتقنية والمالية للأجهزة المعنية بالرقابة.
 - فحص مدى كفاءة وتأهيل موظفي الرقابة الجبائية، بما في ذلك مستوى التدريب والمعرفة بالتشريعات والتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الرقابة الجبائية.
 - دراسة استخدام التكنولوجيا والأدوات المتاحة لتعزيز جهود الرقابة الجبائية، مثل البرمجيات الخاصة بالتحليل الضريبي ونظم المعلومات الضريبية.

الخاتمة

- تقييم مدى شفافية العمليات الضريبية وتواصل السلطات الجبائية مع المكلفين بالضرائب، بما في ذلك توفير المعلومات والتوجيهات الضريبية بشكل واضح وفعال.
- تحليل جهود مكافحة الفساد في سياق الرقابة الجبائية، بما في ذلك التدابير المتخذة لمكافحة الرشوة والتحقيق في الانتهاكات الضريبية.
- تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بعمليات الرقابة ونتائجها، مثل حجم التحصيل الضريبي وعدد الانتهاكات المكتشفة والعقوبات المفروضة.
- مقارنة أداء الرقابة الجبائية في الجزائر مع أنظمة الرقابة في دول أخرى مشابهة، لاستخلاص الدروس والتوصيات لتحسين الأداء.

3. آفاق الدراسة:

بعد معالجة موضوع الدراسة الذي ركز على تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر حيث تم التركيز على عينة من مراكز الضرائب لولاية سكيكدة، ومن خلال مسار الدراسة الميدانية ظهرت العديد من الجوانب والإشكاليات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي يمكن أن تكون نقطة انطلاقاً لدراسات أخرى، ولعل أهم المواضيع الجديدة بمواصلة البحث نجد:

- دراسة كيفية تنظيم وتنفيذ الرقابة الجبائية في الجزائر.
- دراسة كفاءة وفعالية الأداء للهياكل الجبائية في تحقيق أهدافها.
- تأثير السياسات الضريبية والتشريعات الجبائية على فعالية الرقابة الجبائية.
- دراسة التحديات التي تواجه الرقابة الجبائية في الجزائر.
- تحليل كيفية استجابة الرقابة الجبائية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- دراسة مقارنة بين نظام الرقابة الجبائية في الجزائر والممارسات الدولية الأخرى.
- تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفعالية الرقابة الجبائية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

✓ القوانين:

1. المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية 2017 ، مديرية الضرائب ، وزارة المالية.

✓ الكتب:

1. سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011.

2. مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، الطبعة 2، 2001.

3. منصور بن اعمارة، اجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، طبعة 1، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

✓ المذكرات:

1. ايفرس فريال، بوقطوف نجاة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2022/2021.

2. ايدير مصطفى، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2018/2017.

3. بن التومي عادل، وهاب مباركة، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

4. زموري فريال، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2022/2021.

5. ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة البويرة، البويرة، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

6. سليمان عثير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
7. عبد الغني بشرى، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر، 2010، 2011.
8. عبد اللاوي بسمة، مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2021/2022.
9. عز الدين محمد نجيب، تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، 2020/2021.
10. عزوز يسرى، بوزيد نريمان، فعالية الرقابة الجبائية في اكتشاف والحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2021/2022.
11. علي سمان، أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2022/2023.
12. قوباع ساعد، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2021/2022.
13. لياس قالب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، سنة 2011/2010.
14. مصطفى العثماني، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، تخصص: مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس، المدينة، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

15. نجاه النوي، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 2003/1999، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

✓ المجالات:

1. شوقي جباري و عولمي بسمة، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي البلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2، ، 2015.

2. بغني شريف، سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري، المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، العدد 15، 2021.

الملاحق

الملحق (1)



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

المستوى: ماستر 02.

استمارة بعنوان



تقييم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر

في إطار التحضير لمذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، تحت عنوان "تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في الجزائر" والتي سلتوضح من خلالها تحقيق الرقابة الجبائية للهدف الرئيسي الذي من أجله وجدت ألا وهو تحسين عملية التحصيل الجبائي بالنسبة للرقابة الجبائية.

يسعدني سيدي سيدي اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع بصفتكم موظفين مكلفين بعملية الرقابة الجبائية بإدارة الضرائب لولاية سكيكدة، فناعة منا بموضوعيتكم، وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة بكل دقة وموضوعية على كل فقرات الاستبيان ومع شكرنا المسبق، نتعهد لكم أن تحاط مساهمتكم بالسرية التامة وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

إشراف الدكتورة:

- لخشين عيبر

إعداد الطالبين:

- تاجر محمد أمين؛

- ربيعة محمد أمين

ملاحظة: تتم الإجابة بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة .

المحور الأول: البيانات الشخصية:

الجنس:

ذكر أنثى

السن:

أقل من 30 :

من 31 إلى 40 :

من 40 فما فوق :

المستوى العلمي:

شهادة ليسانس : شهادة ماستر : شهادة دكتوراه : دبلوم مهني :

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات : من 5 إلى 10 سنوات :

من 10 إلى 15 سنة : أكثر من 15 سنة :

المسمى الوظيفي:

المحور الثاني: مساهمة عملية الرقابة الجبائية في تحسين عملية التسيير الجبائي:

العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1. يتم توفير كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بعملية الرقابة الجبائية					
2. يُمكن برنامج الرقابة الجبائية في تحديد النواقص في التشريعات الضريبية التي تثير مشاكل للمكلفين، مما يعزز الإمتثال الضريبي لديهم.					
3. تحتاج الرقابة الجبائية إلى أجهزة هيكلية متخصصة لتنفيذ برامجها وتحسين انتظام الضريبي للمكلفين بالضريبة.					
4. يؤدي عدم إحترام الإدارة الجبائية لحقوق وضمانات المكلف يؤدي إلى بطلان عمليات الرقابة.					

					5. تتمتع الجهات الرقابية بالكفاءة والشفافية في أداء واجباتها مما يحسن من التنسيير الجبائي للمكلفين
					6. يتم وضع برنامج الرقابة الجبائية بعد تحديد المكلفين المستهدفين.
					7. يعد فرض العقوبات على المخالفين بعد إجراء الرقابة الجبائية عاملاً فعالاً في تحقيق الالتزام الضريبي

المحور الثالث: مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1. توجد علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية					
2. تساعد الرقابة الجبائية في التعرف على نواقص وتحديات التشريعات التي تمكن من اقتراح التصحيحات اللازمة لتقليل الهرب الضريبي.					
3. تساهم الشفافية في اجراءات الرقابة الجبائية في زيادة الثقة بين المكلفين والسلطات الجبائية مما يحسن التحصيل الجبائي					
4. يؤدي توفير الامكانيات البشرية والتكنولوجية الى تعزيز من جهود الرقابة الجبائية مما ينعكس إيجابيا على التحصيل الجبائي.					
5. تساهم فعالية الرقابة الجبائية من تقليل فجوة الهرب الضريبي.					
6. يساعد التطبيق الجيد الرقابة الجبائية في تعزيز ثقة المكلفين في نظام الضرائب عبر تعزيز الشفافية والتزاهة.					

المحور الرابع: مساهمة كفاءة أعوان الرقابة الجبائية في تعزيز مصداقية الفعل الرقابي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق بشدة	محايد
1. يؤدي إمتلاك أعوان الرقابة الجبائية للمؤهل العلمي والخبرة المهنية الكافية إلى تسهيل ممارسة الرقابة الجبائية				

					2. يتم تطوير الجوانب العلمية والمهنية لأعوان الرقابة الجبائية باستمرار من خلال إقامة التريصات والدورات التكوينية
					3. يتلقى أعوان الرقابة الجبائية التحفيزات والإمتيازات المالية التي تعزز من أدائهم الوظيفي.
					4. تساهم التحفيزات المعنوية المقدمة لأعوان الرقابة في تحسين جودة العملية الرقابية
					5. يسمح الرضا الوظيفي لأعوان الرقابة الجبائية بتأدية مهامهم والتزاماتهم على أكمل وجه.
					6. يعزز الأداء الجيد للأعوان الرقابيين من رفع جودة العملية الرقابية.
					7. يتم تكوين أعوان الرقابة الجبائية وفق تخصصات محددة تبعا للأنشطة التجارية الممارسة (الأنشطة السياحية، التجارية، الصناعية..)
					8. تساهم حماية أعوان الرقابة الجبائية من كل أشكال الإهتزاز والفساد في تحسين الفعل الرقابي

قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة:

الجامعة	الرتبة	اسم المحكم
20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر ب-	جمال كنزة
20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر ب-	بوقفة وفاء
20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ تعليم عالي	زيرق سوسن

الملحق (2) نتائج معامل ألفا كرومباخ

إجمالي الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,693	21

محور الثاني: تأثير عملية الرقابة الجبائية على التسيير الجبائي للمكلفين:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,613	7

محور الثالث: دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,647	6

محور الرابع: كفاءة المورد البشري المكلف بالرقابة الجبائية وأثره على مصداقية الفعل الرقابي:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,783	8

الملحق رقم (03): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاجمالي للمحاور

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
محور 2	30	4,37	,3450	,06300
محور 03	30	3,90	,4665	,08517
محور 04	30	3,88	,5014	,09155
احمالي_ا لمحاور	30	4,05	,2733	,04991

الملحق رقم (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور

Statistiques descriptives

	N	Mini mum	Maxi mum	Mo yenne	Ecart type
A1	30	4	5	4,63	,490
A2	30	4	5	4,60	,498
A3	30	3	5	4,37	,556
A4	30	2	5	4,33	,661
A5	30	3	5	4,47	,571
A6	30	1	5	3,90	,923
A7	30	3	5	4,30	,596
B1	30	2	5	3,60	,968
B2	30	3	5	4,20	,664

B3	30	2	5	4,1 0	,759
B4	30	2	4	3,2 7	,785
B5	30	2	5	4,1 0	,712
B6	30	2	5	4,1 3	,730
C1	30	2	5	3,6 0	,968
C2	30	2	5	3,9 7	,809
C3	30	2	5	4,0 0	,695
C4	30	2	5	4,0 0	,695
C5	30	2	5	3,6 3	,765
C6	30	2	5	3,7 3	,868
C7	30	2	5	3,8 7	,900
C8	30	3	5	4,3 0	,596
محور 2	30	3,71	5,00	4,3 714	,34507
محور 03	30	2,33	4,83	3,9 000	,46650
محور 04	30	2,75	4,88	3,8 875	,50145
احتمالي_المحاور	30	3,36	4,63	4,0 530	,27336
N valide (liste)	30				

الملحق رقم (05): نتائج اختبار "T" للفرضيات

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3			Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)		Inférieur	Supérieur
محور 2 69	21,7	29	,000	1,37143	1,2426	1,5003
محور 03 67	10,5	29	,000	,90000	,7258	1,0742
محور 04 4	9,69	29	,000	,88750	,7003	1,0747
احمالي_ا لمحاور 98	21,0	29	,000	1,05298	,9509	1,1551